



دولة فلسطين

الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين

٢٠٢٢-٢٠١٧



صور الغلاف:

١. اغلاق و تأهيل مكب يطا العشوائي
٢. صناعة الدبال المنزلي
٣. جمع النفايات

قائمة المحتويات

٥	كلمة رئيس اللجنة الوطنية
٧	ملخص
١٣	١. مقدمة
١٣	١,١ الرؤيا
١٣	٢,١ تمهيد
١٤	٣,١ المنهجية
١٥	٤,١ خلفية عامة عن قطاع النفايات الصلبة
١٩	٢. المبادئ والسياسات
٢١	٣. تقييم الوضع الحالي والقضايا الرئيسية
٢١	١,٣ القضايا المؤسسية والتنظيمية
٢٣	٢,٣ القضايا الفنية
٢٧	٣,٣ القضايا المالية
٢٩	٤. الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة
٢٩	١,٤ الأهداف الإستراتيجية
٢٩	٢,٤ السياسات القطاعية لإدارة النفايات الصلبة
٣٧	٣,٤ التدخلات الإستراتيجية
٣٩	٥. تنفيذ الإستراتيجية والمتابعة والتقييم

الجدول:

٤٢	جدول رقم (١): التدخلات الإستراتيجية ومسؤولية المؤسسات الرئيسة المنفذة
٥٢	جدول رقم (٢): مؤشرات المتابعة والتقييم

الملحقات:

- ملحق (١) تقرير تقييم الوضع الحالي لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين
- ملحق (٢) يشمل كافة تقارير الإنجازات التي تمت حديثاً في مجال النفايات الصلبة
- (الملحقات والنسخة العربية والإنجليزية الكاملة في الإسطوانة المرفقة)

اللجنة الوطنية

محمد حسن جبارين	وكيل وزارة الحكم المحلي / رئيس اللجنة الوطنية
م.وليد حلايقة / سليمان أبو مفرح	وزارة الحكم المحلي
إبراهيم عطية	وزارة الصحة
حازم ياسين / عماد غنمة	وزارة الزراعة
زغلول سمحان	سلطة جودة البيئة
زياد فضل	وزارة الإقتصاد الوطني
عماد الصيفي	سلطة المياه
منى عوض / نسرین الهدار	ممثلة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / سكرتيرة اللجنة الوطنية
محمد الريماوي	وزارة التربية والتعليم العالي

الفريق الفني المشارك والمساند للجنة الوطنية

سليمان أبو مفرح	رئيس الفريق الفني
يسرية رمضان	وزارة الحكم المحلي
محمود عثمان	وزارة الصحة
حازم ياسين	وزارة الزراعة
داليا العملة	سلطة جودة البيئة
زياد فضل	وزارة الإقتصاد الوطني
أحمد الخوaja	سلطة المياه

نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في إعداد هذه الوثيقة من أفراد ومؤسسات. شكر خاص لبرنامج المساعدة الفنية في إدارة النفايات الصلبة في فلسطين الممول من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) ومستشاريه المحترمين التالية أسماؤهم:

د.ميتسو يوشيدا، شوكو ناكاتومي، صفاء أحمد جربوع.

كلمة رئيس اللجنة الوطنية

نظراً لأهمية قطاع النفايات الصلبة وإنعكاساته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية والحضرية على الوطن والمواطن وآثاره، فإن موضوع إدارة النفايات يقع على سلم أولويات الدول المتقدمة.

ولعل أهم عنصر لنجاح وخلق إدارة متكاملة ومستدامة للنفايات الصلبة تتمثل في ثقافة وقيم المجتمع، وهذا يمتد من أعلى قمة الهرم (الحكومة) إلى كل فرد من أفراد المجتمع، والدولة عليها واجب وضع الأنظمة والقوانين والسياسات المالية والفنية ووضع نظم الرقابة الفعالة والمتابعة والإستغلال الأمثل للإمكانات وللنفايات الصلبة نفسها وللمؤسسات العاملة في ذلك القطاع، عليها وضع وتنفيذ خطط المعالجة الكفيلة بالنهوض به وتنميته، والمواطن مسؤول عن الممارسات الإيجابية في إدارة النفايات والحفاظ على البنية التحتية والممتلكات وتنفيذ البرامج الخاصة به كالفصل والمعالجة المنزلية...الخ

إضافة إلى دفع بدل الخدمة في وقتها لتمكين المؤسسات العاملة في القطاع من أداء مهامها بنجاح. أما القطاع الخاص فمطلوب منه المبادرة حيث يوجد الكثير من الآفاق لمشاركة القطاع الخاص في إدارة وتطوير إدارة النفايات مثل التدوير وإنتاج الطاقة وغير ذلك.

تأتي هذه الخطة الإستراتيجية في هذا الإطار، ونأمل تعاون الجميع لنجعل من فلسطين بلداً نظيفاً وقادراً، يتم فيه إستغلال النفايات بالطرق التكنولوجية الحديثة لما يساهم في رفع وتقوية الإقتصاد الفلسطيني.

محمد حسن جبارين

وكيل وزارة الحكم المحلي

رئيس اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة

الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين

ملخص

تعتبر «الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢، الإستراتيجية الثانية على مستوى الوطن لقطاع النفايات الصلبة، وبالتالي فهي تشكل المرجعية والإطار الإستراتيجي لكافة القرارات والبرامج والأنشطة والخطط الإستثمارية والتطويرية متوسطة الأمد لتطوير قطاع النفايات الصلبة. وقد تم تطوير هذه الإستراتيجية اعتماداً على الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤. فقد بدأت العملية بمراجعة الإستراتيجية السابقة ٢٠١٠-٢٠١٤ وتحديثها آخذة في الإعتبار مختلف الجوانب التي يقتضيها المنهج التشاركي في العمل والمتمثل في إشراك كافة المؤسسات والوزارات ذات العلاقة بالقطاع في عملية المراجعة. وتم ذلك من قبل فريق فني يمثل هذه الأطراف، تم تكليفه من قبل اللجنة الوطنية المكلفة بقرار من مجلس الوزراء لتطوير إستراتيجية النفايات الصلبة، وقام الفريق بجمع المعلومات عن الواقع الحالي لإدارة هذا القطاع ومن ثم قام بمراجعة تفصيلية لكل مكونات الوثيقة السابقة ومن ثم تقديم مسودة جديدة للإستراتيجية شملت الأجزاء التالية:

- المقدمة التي تتضمن منهجية مراجعة الخطة وخلفية مقتضبة عن قطاع النفايات الصلبة.
- المبادئ والسياسات النازمة للإستراتيجية.
- تقييم الوضع الحالي لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين والقضايا الرئيسية.
- الرؤيا التطويرية لقطاع النفايات الصلبة والأهداف الإستراتيجية الوطنية والسياسات القطاعية.
- التدخلات الإستراتيجية ومسؤوليات الأطراف المختلفة.
- تنفيذ الإستراتيجية والمتابعة والتقييم.

لقد جاءت الإستراتيجية الوطنية الثانية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين والتي تولت إعدادها اللجنة الوطنية المُشكلة لإعداد هذه الإستراتيجية ومتابعة تنفيذها، والتي شُكلت بموجب قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (١٧/٥٠/٠٤ م.و.ر.ح) لعام ٢٠١٥ بمساعدة الفريق الفني الذي شُكل لهذه الغاية، وبدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، من خلال مشروع تحسين إدارة النفايات الصلبة في فلسطين الذي يستهدف تطوير هذا القطاع على المستوى الوطني، إضافة إلى جهد المجالس المشتركة والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات وجهد الإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة في وزارة الحكم المحلي.

بهذه المشاركة الواسعة للعديد من الأطراف، سعت الإستراتيجية إلى تقييم وإعادة رسم مسيرة هذا القطاع للسنوات الخمس القادمة وفق رؤيا وأهداف إستراتيجية تتواءم مع أجندة السياسات الوطنية للحكومة للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢، والتي تناولت في المحور الثاني منها الإصلاح وتحسين الخدمات العامة ضمن أولوياتها الوطنية وفق السياسة رقم (٧) والتي تنص على تعزيز إستجابة الهيئات المحلية للمواطن، وكذلك السياسة رقم (٨) والتي تنص على الإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن، والتي تصب جميعها في محوري الطريق نحو الإستقلال والتنمية المستدامة، وفي الأولوية الوطنية العاشرة (مجتمع قادر على التنمية والصمود

في السياسة رقم (٢٧) ضمان إستدامة البيئة والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي).

وتتوائم من ناحية أخرى مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وغاياتها، حيث ترتبط إستراتيجية النفايات الصلبة بالكثير من أهداف التنمية المستدامة وأهمها الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والسابع (طاقة نظيفة بأسعار مخفضة بشكل غير مباشر)، وهي ترتبط بشكل مباشر بالأهداف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والثاني عشر (الإستهلاك والإنتاج المستدام)، والثالث عشر (العمل المناخي).

تهدف هذه الإستراتيجية إلى الإستمرار في معالجة القضايا الرئيسة الهامة، وإستكمال وضع الأسس التشريعية والتنظيمية والفنية والإقتصادية الحديثة الكفيلة بتحسين فاعلية وكفاءة نُظم إدارة النفايات الصلبة المتصلة بهذه القضايا الرئيسة، ووضعها موضع التنفيذ في نطاق عملية متواصلة لتقليل الأثر السلبي للنفايات الصلبة على الصحة والبيئة وتحسين الإستثمار في هذا القطاع، لتحقيق التطور اللازم على المدى المنظور وفق الأولويات المتصلة أيضاً بهذه القضايا وما يتبعها من إحتياجات، وصولاً لتحقيق إدارة مستدامة ومتكاملة للنفايات الصلبة تضمن تحسين جودة الحياة للمواطن الفلسطيني.

لا تزال مسألة تطبيق الإدارة السليمة والمتكاملة للنفايات الصلبة تواجه الكثير من العوائق والتحديات على الأصعدة التشريعية والتنظيمية والفنية والبيئية والمالية، ومن بين هذه الصعوبات ضعف الوعي البيئي والمجتمعي وتحمل المسؤولية ومشاركة القطاع الخاص وعدم كفاية الأنظمة والقوانين وحجم ونوعية المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة، والتي تشكل المدخلات الضرورية لعمليات التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات ذات الصلة بالقطاع، إضافة إلى تعقيدات الوضع السياسي الحالي والإحتلال وما يفرضه من تحديات.

لقد إحتل قطاع النفايات الصلبة أهمية كبيرة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية والذي تُوج بشكل خاص سنة ٢٠١٠، حيث تم وضع أول إستراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة، وذلك لما لهذا القطاع من تأثيرات إقتصادية وإجتماعية وبيئية. وإستطاعت الحكومات الفلسطينية تحقيق عدد من الإنجازات على هذا الصعيد تمثلت بإقرار عدد من القوانين ذات الصلة أبرزها قانون رقم (١) بشأن الهيئات المحلية للعام ١٩٩٧، وقانون البيئة رقم (٧) للعام ١٩٩٩، وقانون الصحة العامة للعام ٢٠٠٤، ونظام إدارة النفايات الطبية وتداولها لسنة ٢٠١٢، ومنذ عام ٢٠١٠ تم إنشاء مكب المنيا الصحي بعد مكب زهرة الفنجان الذي تم تشغيله سنة ٢٠٠٧، واللذان ساهما في الحد من الأضرار البيئية والصحية للمكبات العشوائية التي تم إغلاقها والتي كانت منتشرة في فلسطين وفي توفير خدمات التخلص الآمن للنفايات الصلبة لعدد كبير من التجمعات العمرانية في عدد من المحافظات، هذا إضافة إلى الجهود التي بُذلت في مجال رفع الوعي المجتمعي ومعالجة النفايات الطبية بشكل جزئي بالشراكة مع وزارة الصحة والوزارات ذات العلاقة في جنوب الضفة الغربية ووسطها، والقيام بمبادرات بسيطة وهامة لتدوير النفايات وتطوير الإطار المؤسسي لإدارة النفايات الصلبة المتمثل في مجالس الخدمات المشتركة. وقد لقي جهد الحكومة الفلسطينية من خلال وزارة الحكم المحلي في هذا المجال الدعم والمساندة من العديد من المؤسسات الدولية المانحة التي لعبت دوراً كبيراً في دعم البرامج والمشاريع المتعلقة بتطوير قطاع النفايات الصلبة، وبالأخص تطوير وتمويل المرافق الإقليمية للتخلص من النفايات الصلبة ودعم توفير التجهيزات والمعدات لتحسين عملية جمع ونقل النفايات الصلبة والتخلص منها، حيث تلقت المجالس المشتركة ومكبي زهرة الفنجان والمنيا (١٢٠) سيارة نفايات وآلية ثقيلة من كل من اليابان والإتحاد الأوروبي وإيطاليا. وخصصت الحكومة الألمانية الأموال اللازمة لإقامة مكب رمون، كما بوشر بإقامة مكب جنوب قطاع غزة.

كما تم إعداد قائمة لتصنيف النفايات الخطرة من قبل سلطة جودة البيئة، بالإضافة إلى إعداد مسودة نظام إدارة النفايات الخطرة وخطة للتعامل معها، والتوقيع على إتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، كما يجري العمل على إعداد التقرير الوطني لحصر النفايات الخطرة في فلسطين، من حيث النوعيات والكميات والمصادر وهو من ضمن التقارير المطلوبة لإتفاقية بازل، حيث سيقدم إلى سكرتارية الإتفاقية وسيتم مراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي لمحطات ترحيل النفايات الصلبة وإعادة تقييم وضع المكبات العشوائية وتنفيذ أعمال الرقابة والتفتيش الدورية على المكبات الصحية وغير الصحية ومتابعة تهريب النفايات الخطرة من داخل الأراضي التي احتلها إسرائيل عام ١٩٤٨ في مختلف المحافظات، وإتخاذ الإجراءات القانونية في حقها ضمن عمليات الرقابة والتفتيش.

بناءً على هذه المعطيات وبالإستناد للواقع الحالي لإدارة النفايات الصلبة، هدفت هذه الإستراتيجية إلى الإستمرار في معالجة مجموعة التحديات التي يواجهها هذا القطاع، والتي تم تجاوز جزء غير قليل منها وخاصة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية منها، إضافة إلى الحاجة لإستكمال ما يلزم من بنى تحتية أساسية، اليوم وفي ظل وضوح الرؤيا الإستراتيجية لإدارة هذا القطاع ووجود سياسات وبرامج ملائمة لتطوير هذا القطاع، بالرغم من إستمرار بعض المعوقات والتي تحول دون تنفيذ الإجراءات المناسبة، كإنشاء البنية التحتية والمرافق الكافية التي تستلزم إستثمارات كبيرة تتعدى قدرات الأطراف المسؤولة عن تقديم الخدمات وبالأخص مجالس الخدمات المشتركة والهيئات المحلية التي تعاني أصلاً من شح الموارد والإمكانات، وفي هذا السياق تضمنت الإستراتيجية رؤيا وأهداف وطنية للنهوض بهذا القطاع، موظفة نهجاً متعدد الجوانب لتحديد التوجهات السياسية التي من شأنها جسر ومعالجة الفجوة ما بين المعطيات الحالية والمتطلبات التطويرية دون إغفال الصعوبات التي ستواجه بناء وتطبيق الإدارة المتكاملة والمستدامة للنفايات الصلبة بشكل شمولي في السنوات الست القادمة، وحيث أننا في مرحلة بناء وتطوير نظام إدارة النفايات الصلبة بأشكالها المختلفة المنزلية والخطرة والخاصة فإن طبيعة السياسات التطويرية التي وضعتها الإستراتيجية تعكس التعامل مع هذه المرحلة. ففي حين ذهبت بعض هذه السياسات إلى إيجاد حلول للقضايا الملحة القائمة وتطوير النظم الحالية، طالبت الأخرى بتطوير الأسس والمتطلبات الضرورية لتحقيق الإدارة المستدامة والمتكاملة للنفايات الصلبة بما يتلاءم مع الفترة الزمنية المتاحة لتنفيذ الإستراتيجية.

وفيما يلي إستعراض للأهداف الإستراتيجية والسياسات القطاعية ذات العلاقة والمشروحة تفصيلاً في الجزء الرابع من وثيقة الإستراتيجية.

الهدف الأول: إطار تشريعي وتنظيمي فاعل وعصري لإدارة النفايات الصلبة

السياسة (١) تطوير وتحديث الإطار التشريعي لدعم الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة.

السياسة (٢) تقوية الإطار التنظيمي للمؤسسات الوطنية وتعزيز أدوارها التكاملية بمجال إدارة النفايات الصلبة.

الهدف الثاني: مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها

السياسة (٣) تعزيز بناء القدرات والخبرات المؤسسية في إدارة النفايات الصلبة.

الهدف الثالث: إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة

السياسة (٤) دعم وتعزيز النظم الحالية لإدارة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة لتحسين فاعلية وجودة الخدمات وتوفيرها لكافة المواطنين.

السياسة (٥) التخلص الآمن والفاعل والكفؤ من النفايات الصلبة في مكبات صحية إقليمية كافية تخدم كافة التجمعات العمرانية أو بطرق تكنولوجية حديثة ملائمة.

السياسة (٦) تشجيع سياسات وأساليب خفض كميات النفايات الصلبة وتدويرها وإعادة إستخدامها وإنتاج الطاقة قبل التخلص النهائي في المكبات الصحية الإقليمية.

السياسة (٧) منع إستخدام مكبات النفايات العشوائية وإغلاقها و/ أو إعادة تأهيل مواقعها تدريجياً للحد من آثارها السلبية على الصحة والبيئة.

السياسة (٨) تقليل إنبعاث غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة إدارة النفايات الصلبة للحد من تأثيرها على التغير في المناخ وإستغلالها.

الهدف الرابع: الإستدامة والكفاءة المالية لخدمات وأنشطة إدارة النفايات الصلبة

السياسة (٩) تقليل تكلفة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة.

السياسة (١٠) تحقيق إسترداد التكلفة وتعزيز مبدأ التمويل الذاتي في إدارة النفايات الصلبة.

الهدف الخامس: آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة

السياسة (١١) إيجاد نظم ملائمة وموحدة لجرد وتتبع النفايات الخطرة بحيث توفر المعلومات الضرورية، ووضع نظم سليمة وأمنة لإدارتها (فرز وجمع ونقل وتخلص).

السياسة (١٢) إدارة النفايات الطبية بشكل صحي وسليم وذلك وفق مبدأ «الملوث يدفع» للحد من أثرها السلبي على الصحة والبيئة.

السياسة (١٣) إدارة النفايات الخاصة بشكل يضمن الحفاظ على الصحة والبيئة.

الهدف السادس: زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة

السياسة (١٤) زيادة الوعي ووضع الأسس والإجراءات اللازمة لإيجاد بيئة إستثمارية تمكينية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة والإستثمار.

الهدف السابع: مجتمع أكثر وعياً ومشاركة

السياسة (١٥) تعميق الوعي والمعرفة البيئية المجتمعية والمؤسساتية بقضايا النفايات الصلبة وآثارها.

السياسة (١٦) رفع الوعي البيئي لدى الطلبة وتنمية التوجهات والمهارات في المجالات المتعلقة بخفض كميات النفايات الصلبة وإعادة التدوير.

السياسة (١٧) توفير المعدات والأدوات الخاصة بإكساب الطلبة المعرفة والمهارات اللازمة لإعادة تدوير النفايات الصلبة. (مثل معدات إعادة التدوير، براميل الكومبست (الكومبستر)).

الهدف الثامن: نُظم فاعلة للمعلومات والرقابة

السياسة (١٨) تأسيس قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة.

السياسة (١٩) تطوير وتعزيز نُظم الرقابة الإدارية والمالية والبيئية.

١. مقدمة

١،١ الرؤية

«إدارة متكاملة ومستدامة للنفايات الصلبة تساهم في تحقيق المنافع الاقتصادية والإجتماعية والبيئية للشعب الفلسطيني»

تعتبر الرؤية التطويرية لهذا القطاع عن أهمية تطوير الأسس الكفيلة بتمهيد الطريق أمام الفلسطينيين لتطبيق المنظومة المتكاملة لإدارة هذا القطاع بما يشمل تحقيق المنافع الاقتصادية والإجتماعية ما أمكن، وضمان الإستخدام الأمثل للموارد بهدف تحسين جودة الحياة للمواطن الفلسطيني. وتسعى الحكومة الفلسطينية من خلال هذه الرؤية إلى تعظيم الفرص للنهوض بقطاع النفايات الصلبة خلال السنوات الست القادمة في ثلاثة مجالات رئيسة تمثلت بوضع الأسس الحديثة والسليمة للإطار التشريعي والتنظيمي المؤسسي، وبتقليل الأثر السلبي على البيئة والصحة العامة، وبتحسين كفاءة وفعالية الخدمات.

٢،١ تمهيد

في ١٢ أيار من عام ٢٠١٥، شكل مجلس الوزراء الفلسطيني اللجنة الوطنية لإعداد الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة من عدد من الوزارات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية ذات العلاقة، وذلك بموجب قرار رقم ١٢/٥٠/٠٤. وقد جاء هذا القرار في إطار سعي الحكومة الفلسطينية المضي قدماً في تبني سياسات وبرامج متكاملة لتطوير قطاع النفايات الصلبة ضمن رؤيا إستراتيجية وأهداف واضحة، ترسم مسيرة هذا القطاع للسنوات الست القادمة، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

وحيث أن الحكومة الفلسطينية قد أقرت أجندة السياسات الوطنية في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ كانون الأول من عام ٢٠١٦، في قرار رقم ١٧١٣٢١٠٧ للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢، والتي حددت أولويات الحكومة - المواطن أولاً - ورؤيتها الوطنية وقد ورد في المحور الثاني: الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، والتي يندرج تحتها الأولوية الوطنية الرابعة: الحكومة المستجيبة للمواطن، والأولوية الوطنية الخامسة: الحكومة الفعالة، وكذلك ورد في المحور الثالث: التنمية المستدامة، كما ورد أيضاً في الأولوية الوطنية العاشرة: مجتمع قادر على الصمود والتنمية.

وتناولت السياسة الوطنية رقم (٧): تعزيز إستجابة الهيئات المحلية للمواطن، ورقم (٨): الإرتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن بشكل مباشر، ومنها الخدمات المقدمة للمواطنين والتي يأتي على رأسها خدمة النفايات الصلبة لما لها من تأثير على كافة جوانب حياة المواطن الصحية والبيئية والاقتصادية.

كما ورد في السياسة الوطنية رقم (١٣) توفير بيئة إستثمار ملائمة، والذي تنبثق عنه توجهات وسياسات الوزارة فيما يخص التنمية الاقتصادية المحلية (LED) وخاصة في قطاع النفايات الصلبة، بالإضافة للسياسة رقم (٢٧) المتعلقة بضمان إستدامة البيئة، وكون قطاع النفايات الصلبة هو أحد أهم القطاعات التي تؤثر وتتأثر بالبيئة.

لقد إستندت الإستراتيجية التي كُلف بإعدادها اللجنة الوطنية تحت عنوان «الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين ٢٠١٧-٢٠٢٢» إلى وثيقة الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة الاولى ٢٠١٠-٢٠١٤، وما تم منذ سنة ٢٠١٠ لتاريخه من تطوير للقطاع ورصد لأهم التحديات التي تواجهه والفرص المتاحة لتطويره وذلك ثمرةً لجهدٍ جماعي؛ لكافة المؤسسات الوطنية الشريكة بإدارة هذا القطاع والمؤسسات الراعية أو العاملة أو المهتمة بهذا القطاع وخاصة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) من خلال مشروع تحسين إدارة النفايات الصلبة في فلسطين.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق تقدم حقيقي في الإستجابة للأولويات المتصلة بالقضايا الرئيسة وللإحتياجات متوسطة الأمد لتطوير قطاع النفايات الصلبة ضمن منظور إستراتيجي يضع الأسس الضرورية لتطوير هذا القطاع وفق رؤيا وأهداف إستراتيجية تتواءم مع الأهداف التنموية على المستوى الوطني في إطار الرؤيا الوطنية لإقامة الدولة الفلسطينية.

وقد تناولت هذه الإستراتيجية المبادئ والسياسات العامة النازمة لها، والرؤيا والأهداف ذات الأولوية، والسياسات والتدخلات الإستراتيجية، ومسؤوليات الأطراف المختلفة، إضافة لمؤشرات المتابعة والتقييم مُشكلة بذلك الإطار الاستراتيجي لكافة القرارات والبرامج التنفيذية والخطط الإستثمارية لهذا القطاع ضمن نطاقها الزمني.

بعد مرور خمس سنوات ورغم الإنجازات التي تم تحقيقها تنفيذاً للتدخلات التي وضعتها الإستراتيجية ٢٠١٠-٢٠١٤، إلا أن حجم التحدي لا زال كبيراً وخاصة في مجالات التخطيط عبر القطاعي وإستمرار التنسيق بين الجهات المسؤولة عن وضع الأسس التشريعية والتنظيمية والفنية الحديثة والكفيلة بتحقيق الفاعلية والكفاءة والتطور المستقبلي لهذا القطاع على المدى المنظور، وصولاً لإدارة مستدامة ومتكاملة للنفايات الصلبة وعليه فإن الإستراتيجية الجديدة تعيد التوصية بإعادة القرار السابق لمجلس الوزراء بإبقاء اللجنة الوطنية كإطار مؤسسي للمتابعة والتنسيق، لضمان تظافر جهود كافة الأطراف، بما في ذلك الجهات الحكومية ذات الصلة، والقطاعين الخاص والأهلي، ناهيك عن ضرورات تنسيق وتفعيل برامج الجهات المانحة بالخصوص للنهوض بهذا القطاع وتحسين جودة الحياة للمواطن الفلسطيني.

٣,١ المنهجية

من المهم الإشارة إلى إن مراجعة وتحديث الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين تأتي في إطار إستكمال عملية التخطيط للمنهج لإدارة هذا القطاع، آخذين بعين الإعتبار المنهجية التي تم إتباعها عند إعداد الإستراتيجية الأولى ومرورها بعدد من المراحل والخطوات التخطيطية، تميزت بالمشاركة الواسعة والفاعلة للوزارات والمؤسسات الوطنية الشريكة بإدارة هذا القطاع ضمت كل من وزارة الحكم المحلي ووزارة الصحة وسلطة جودة البيئة، إضافة إلى كل من وزارة الإقتصاد الوطني ووزارة الزراعة ووزارة المالية ووزارة التربية والتعليم وسلطة المياه. وتتلخص هذه المراحل بما يلي:

المرحلة التحضيرية

١. تشكيل اللجنة الوطنية للمتابعة والإشراف على تطوير الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين من قبل مجلس الوزراء.

٢. الإستناد إلى وثيقة «الإستراتيجية الوطنية الأولى لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين ٢٠١٠-٢٠١٤».
٣. إعتداد المبادئ والسياسات النازمة للإستراتيجية ٢٠١٠-٢٠١٤ مع تعديلها بما يتلاءم مع المرحلة القادمة. وإعادة إعتداد نفس الأهداف الإستراتيجية لصلاحيتها للمرحلة القادمة مع تعديلها حسب متطلبات المرحلة.
٤. تشكيل فريق فني من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة لمراجعة وإقتراح التعديلات والتغييرات على الإستراتيجية السابقة.

مرحلة إعداد الإستراتيجية

١. تكليف الفريق الفني بمراجعة وإقتراح التعديلات على الإستراتيجية، وتم ذلك من خلال:
 - أ. مراجعة المعلومات والبيانات المتعلقة بالوضع الحالي لإدارة هذا القطاع بشكل موجز من قبل كافة الشركاء.
 - ب. تم إعتداد الرؤيا والأهداف الرئيسة للإستراتيجية السابقة مع تعديلات طفيفة، والتي تم تحديدها إنطلاقاً من معطيات الوضع الحالي في عام ٢٠١٦ والقضايا الرئيسية التي إنبثقت عنه.
 - ت. مراجعة وإعتداد السياسات: تم مراجعة وإعادة إعتداد السياسات المقررة في الوثيقة السابقة مع تعديلها والإضافة عليها بما يتلائم مع المرحلة القادمة، مع التركيز على إعتبار النفايات مصدر يمكن الإستفادة منه وتحويل التحديات المتعلقة بكميات النفايات والتخلص منها إلى فرص يجب الإستثمار فيها، لتخفيف تكاليف التخلص وتحويلها إلى أشكال أخرى مثل إنتاج الطاقة والتدفئة، والتركيز على التوعية المجتمعية لتغيير السلوك والتوجهات السلبية السائدة وذلك بناءً على التقارير المرفوعة من المؤسسات العاملة في هذا القطاع وخاصة مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة، وبالإستناد لمخرجات العديد من لقاءات العمل والمشاورات التي شاركت فيها هذه المؤسسات.
 - ث. تقييم الإنجاز في الإستراتيجية السابقة من خلال مراجعة كافة التدخلات وتحديد ما تم إنجازه منها وما لم يتم إنجازه، وتحديد مستوى الإنجاز في بعض التدخلات التي ما زالت تحت التنفيذ والتغييرات التي طرأت على واقع إدارة النفايات الصلبة في فلسطين، تم الإعتداد على بيانات تمثلت في التقارير والدراسات التي تم عملها خلال فترة الإستراتيجية من قبل كافة الشركاء. والذي تحدد بناءً عليه مجموعة القضايا الرئيسية التي يجب الإستمرار في العمل عليها من خلال تنفيذ هذه الإستراتيجية.
٢. إعداد المسودة الأولى ومراجعتها من قبل فريق فني، الذي كُلف تحت إشراف اللجنة الوطنية التي تشمل في عضويتها الوزارات والسلطات الشريكة برئاسة الحكم المحلي، ليتم بعد ذلك عرضها على هذه اللجنة من أجل مراجعتها وإبداء الملاحظات عليها وعرضها في ورشة عمل مع كافة الشركاء قبل إعتدادها.

٤,١ خلفية عامة عن قطاع النفايات الصلبة

تقدر كميات النفايات الصلبة المنتجة في فلسطين المحتلة وفق المعلومات المتوفرة لدى وزارة الحكم المحلي والتي تم الحصول عليها مباشرة من مجالس الخدمات المشتركة في العام ٢٠١٧ بما يقارب (٣٥٢١,٧) طناً من

النفايات الصلبة المنزلية المنتجة يومياً (٢٠٢١,٧) طناً يومياً في الضفة الغربية و(١٥٠٠) طناً يومياً في قطاع غزة، حيث قُدر متوسط إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة بما يقارب (٠,٧٤٤) كغم (٠,٦٩ كغم/ للفرد/ يوم في الضفة الغربية و٠,٧٩٩ كغم/ للفرد/ يوم في قطاع غزة) وذلك بناءً على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء للسكان لسنة ٢٠١٦، وتتباين هذ التقديرات ما بين المدن والقرى والمخيمات، وما بين المدن ذاتها باختلاف مستوى المعيشة وأنماط الاستهلاك.

وتواجه مسألة تطبيق الإدارة السليمة والمتكاملة للنفايات الصلبة عوائق وتحديات متعددة على الأصعدة التشريعية والتنظيمية والفنية والثقافية والبيئية والمالية والاجتماعية. إضافة إلى تعقيدات الوضع السياسي التي تتمثل بمحدودية السيطرة على الأرض والموارد وإستمرار الإحتلال وسياساته السلبية، وهو ما أعاق تنفيذ العديد من المشاريع والمرافق الإقليمية التطويرية لهذا القطاع وذلك في ظل السيطرة الإسرائيلية الكاملة على ما يعرف بمناطق «ج». ويضاف إلى ذلك الممارسات الحالية للحكومة الإسرائيلية المتمثلة بتصريف نفاياتها ونفايات المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل غير قانوني، مُشكّلة بذلك إنتهاكاً للإتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي والمعاهدات الدولية ذات العلاقة مثل إتفاق أوسلو وإتفاقية بازل، كذلك تجدر الإشارة هنا إلى التحدي الأكثر أهمية على المستوى المحلي والمتمثل في السلوك السلبي السائد لدى الكثيرين من أفراد المجتمع الفلسطيني تجاه التعامل مع النفايات الصلبة والنتيجة عن تدني مستوى الوعي بالآثار البيئية والصحية للنفايات، ويتمثل ذلك في إنخفاض مستوى النظافة في التجمعات السكانية وجوانب الطرق والمناطق العامة وحول الحاويات، حيث لا يراعي المواطن بشكل عام متطلبات النظافة العامة والحفاظ على البيئة، كذلك تتمثل في السلوك السائد بعدم الدفع مقابل الخدمة التي يتلقاها منتج النفايات والذي ينعكس على قدرة ومستوى أداء المؤسسات التي تدير هذا القطاع متسبباً في تدني مستوى جودة هذه الخدمات والتأثير على ديمومة هذه المؤسسات، والتي قد تؤدي إلى:

١. تلوث الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه والسلسلة الغذائية والتربة.
٢. تلوث الهواء وملوثات سامة يدوم تأثيرها على البيئة لفترات طويلة.
٣. التأثير السلبي على التغير المناخي.
٤. الإضرار بالتنوع الحيوي البيئي.
٥. إنتشار المكبات العشوائية وتناثر النفايات.
٦. تولد أسباب المرض والإضرار بالصحة العامة نتيجة كل ما سبق أعلاه.
٧. الخسارة الإقتصادية نتيجة كون جزء هام من النفايات يمكن تحويله إلى مورد إقتصادي يشغل الكثير من الأيدي العاملة ويفتح المجال للإستثمار.
٨. تشويه المظهر الجمالي نتيجة قلة النظافة وتشكيل صورة سلبية عن المواطن والمجتمع الفلسطيني.

لقد أصبحت مسألة النفايات الصلبة تحتل أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، ليس فقط لإنعكاساتها البيئية، وإنما لأهميتها وتأثيراتها الإقتصادية والاجتماعية والبيئية على السواء. وقد تداركت الحكومة الفلسطينية حجم المشكلة المتنامية للنفايات الصلبة، وإستطاعت تحقيق عدد من الإنجازات للنهوض بهذا القطاع، رغم التحديات الكبيرة. ومثلت هذه الإنجازات بإقرار عدد من القوانين كقانون رقم (١) بشأن الهيئات المحلية

للعام ١٩٩٧، وقانون البيئة رقم (٧) للعام ١٩٩٩ وتعديلاته في العام ٢٠١٣، وقانون الصحة العامة للعام ٢٠٠٤، والتي تعتبر أبرز القوانين ذات الصلة بإدارة النفايات الصلبة، إضافة إلى إقرار قوانين أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها كقانون تشجيع الإستثمار المعدل وقانون المياه وقانون الزراعة وغيرها من القوانين ذات الصلة بهذا القطاع، فضلاً عن نظام إدارة النفايات الطبية لسنة ٢٠١٢ الذي تم إعماله، ونظام مجالس الخدمات المشتركة لسنة ٢٠١٦ الذي دخل حيز التنفيذ في آذار ٢٠١٦. كما تم إعمال دليل للتعرفة وحساب التكلفة والجباية للنفايات الصلبة في وزارة الحكم المحلي سنة ٢٠١٦ لتحسين الجباية والإستدامة لإدارة النفايات الصلبة.

إن الإنجازات التي حُقِّقَت خلال السنوات الماضية ٢٠١٠-٢٠١٦ بإنشاء المكبات الإقليمية الصحية (مكب المنيا في جنوب الضفة الغربية والحصول على ترخيص مكب الوسط - رمون بعد تعطيل إستمر لسنوات طويلة (لكن لا زال العمل به عالقاً لأسباب إجتماعية وسياسية)، والمباشرة بمشروع توسعة وتأهيل مكب الفخاري الصحي بمحافظة خانيونس والذي يخدم محافظات رفح وخانيونس والوسطى في المحافظات الجنوبية، وإغلاق ما يقارب (٥٢) مكب نفايات عشوائي في الضفة الغربية خلال السنوات الست الأخيرة، والذي تلى إقامة مكبي زهرة الفنجان وأريحا، وما تبعه من إغلاق وإعادة تأهيل المكبات العشوائية في منطقة الشمال والأغوار وجنوب الضفة في محافظتي بيت لحم و الخليل، قد ساهمت في الحد من الأضرار البيئية والصحية للمكبات العشوائية المنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي توفير خدمات التخلص الآمن للنفايات الصلبة لعدد كبير من التجمعات العمرانية في عدد من المحافظات.

مساهمة بعض الجهات الممولة في قطاع النفايات الصلبة في فلسطين

لقد لعبت العديد من المؤسسات الدولية المانحة منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية دوراً كبيراً في تطوير قطاع النفايات الصلبة كالبنك الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) والإتحاد الأوروبي والحكومات الألمانية (من خلال KFW و GIZ) والهولندية والإيطالية والإسبانية على سبيل المثال لا الحصر. وقد أنفقت النسبة الكبرى من أموال المانحين على مشاريع البنية التحتية، وبالأخص مشاريع إنشاء المرافق الصحية الإقليمية للتخلص من النفايات الصلبة ومعدات جمع ونقل والتخلص من النفايات الصلبة، كما خصصت وزارة الحكم المحلي جزءاً من مخصصات النقل على الطرق لمجالس الخدمات لتحسين قدراتها المالية.

وبالرغم من هذه الجهود المبذولة، التي تزامنت مع توسعة النطاق الجغرافي لخدمات جمع ونقل النفايات الصلبة التي تغطي كافة التجمعات السكانية في فلسطين باستثناء بعض التجمعات البدوية غير المخدومة والتي لا تشكل (٥%) من مجموع السكان، والبدء بمعالجة النفايات الطبية في محافظتي بيت لحم والخليل والمجمع الطبي في مدينة رام الله، وتزويد مجالس الخدمات لإدارة النفايات الصلبة بالمعدات والآليات اللازمة وبرامج التوعية والتدريب والبدء في مشاريع لفصل النفايات لأغراض إعادة تدوير البلاستيك والورق والكرتون والإطارات والمعادن والمواد العضوية كما في المجلس الأعلى لمحافظة الخليل وبيت لحم بطاقة إنتاجية تصل إلى (٦) طن يومياً، إضافة لما يتم فصله من نفايات عضوية في مكب المنيا وتحويلها الى كمبوست بمواصفات متدنية تستخدم لتغطية النفايات في نفس المكب والتي تقدر بمعدل (٥٠) طن يومياً من مجموع الكميات الواردة للمكب والتي تبلغ (٩٠٠) طن يومياً، إضافة إلى بعض المبادرات في المجالس المشتركة الأخرى، ومع وجود رؤيا وأجندة وطنية واضحة قادرة على الإستجابة للمتطلبات الحديثة لإدارة هذا القطاع، وبالرغم من حداثة وقلة كفاية التشريعات، ووجود بعض النقص في القوانين سارية المفعول، وبالرغم من تحديد الأدوار

في الإستراتيجية السابقة ٢٠١٠-٢٠١٤ وتوضيح مهام المؤسسات الوطنية المختصة، إلا أن التطبيق لهذه الأدوار والمسؤوليات لا زال بحاجة إلى توضيح أكثر حتى لا يبقى تأثير ذلك سلبياً على الأسس والمبادئ الحديثة والمتكاملة لتطوير هذا القطاع وبناء نظم إدارة النفايات الصلبة.

٢. المبادئ والسياسات

شكلت المبادئ والسياسات أساساً لبناء الإستراتيجية وهي تعتبر مرجعاً يمكن للأطراف المختلفة المعنية الإسترشاد به والإحتكام إليه. وقد وردت هذه المبادئ بشكل مفصل في وثيقة المبادئ والسياسات ويتلخص أهمها بما يلي:

- مبدأ إستدامة إدارة النفايات الصلبة التي تضمن الإستخدام الأمثل للموارد وحماية البيئة.
- وضوح الأدوار والمسؤوليات والفصل ما بين المهام التنظيمية والرقابية وتلك التنفيذية والحد من التداخل فيما بينها.
- توفر المعلومات وسهولة وشفافية نقلها وتبادلها وإتاحتها للجميع.
- شفافية النظم المؤسسية الإدارية والمالية والرقابية.
- مبدأ الشراكة المبني على النزاهة ووضوح وتكامل الأدوار ما بين الأطراف المختلفة.
- أهمية دور القطاع الخاص (الرسمي وغير الرسمي) والقطاع الأهلي، ودعم مشاركة القطاع الخاص في الإستثمار في هذا القطاع.
- إعتبار الدور الحيوي للمجتمع المحلي وأهمية مشاركة المواطنين في إدارة النفايات الصلبة وتغيير الثقافة السلبية السائدة.
- مبدأ حق المواطن بالشكوى.
- مبدأ «الملوث يدفع» ومسؤولية المنتج في النفايات الخطرة والخاصة.
- مبدأ أن تحسين الجباية سوف يحسن من الخدمة وإستدامتها.
- إعتبار مبدأ التمويل الذاتي وتوفير خدمات بتكاليف معقولة على أساس تغطية التكلفة.
- مبدأ وفورات الحجم (Economy of Scale) في تخطيط وتطوير خدمات النفايات الصلبة.
- إيجاد تقنيات جديدة مناسبة في مجالات التقليل من النفايات الصلبة ومعالجتها وتدويرها.
- إعتداد مبدأ الحوافز لتشجيع المبادرات والممارسات الناجحة وتشجيع مبادرات القطاع الخاص الإستثمارية.
- ملائمة التكنولوجيا والتجهيزات للظروف المحلية.
- إعتداد مبدأ التقليل والفصل من المصدر للنفايات.
- إعتداد مبدأ تحويل النفايات إلى مواد أولية للصناعة وإنتاج الطاقة.
- مبدأ الجزاء والعقوبات للجهات التي لا تلتزم بالأسس السليمة في التعامل مع النفايات الصلبة.

٣. تقييم الوضع الحالي والقضايا الرئيسية

بعد مرور أكثر من ست سنوات على وضع أول إستراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين لازالت مجموعة القضايا الرئيسية التي تشكل تحدياً يواجه قطاع النفايات الصلبة، والتي تمحورت حول الجوانب المؤسسية والفنية والمالية وتوفير البنية التحتية والتي وردت تفصيلاً في «تقرير تقييم الوضع الحالي لإدارة النفايات الصلبة (ملحق ١) في الإستراتيجية السابقة.

المدخلات المناسبة لتحديد الأهداف الإستراتيجية:

١,٣ القضايا المؤسسية والتنظيمية

• عدم كفاية وحدثة الإطار القانوني الناظم لقطاع إدارة النفايات الصلبة

تم في المرحلة السابقة إعداد مشروع نظام وطني لإدارة النفايات الصلبة يغطي كافة جوانب إدارة النفايات الصلبة من منظور حديث وعصري إلا أنه لم يتم المصادقة عليه لغاية إعداد هذه الوثيقة، وقد تم مراجعته حديثاً من أجل طلب للمصادقة عليه، والتشريعات الحالية ذات الصلة لا تشكل الإطار القانوني الكافي لتغطية كافة جوانب إدارة قطاع النفايات الصلبة، كما أن بعض الأحكام القانونية المتصلة بذلك تتسم بعدم الوضوح والتعارض الجزئي أحياناً. كما ان الحاجة ماسة حالياً لإعداد أنظمة للنفايات الخطرة والخاصة والمجال المالي. حيث أن القصور في الإطار التشريعي الحالي أدى إلى خلق إشكالات وثغرات في إدارة هذا القطاع.

• الحاجة إلى تطوير المعايير والمقاييس والمواصفات الضرورية لمختلف مراحل إدارة النفايات الصلبة

يفتقر الواقع الحالي وبشكل كبير إلى توفر المعايير والمواصفات الفلسطينية الضرورية لتحقيق الإدارة السليمة والفاعلة للنفايات الصلبة. فعلى سبيل المثال لا يوجد معايير ومواصفات فلسطينية للنفايات الخاصة والخطرة، ولا للنظم الفنية الخاصة بالجمع والنقل ناهيك عن تلك المتعلقة بمحطات الترحيل والمعالجة والتدوير وغيرها. إن إعداد المعايير والمواصفات الفلسطينية بالاستفادة من المعايير والمواصفات في الدول الاخرى مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني، يعتبر أساسياً لتحقيق المهنية والفاعلية والكفاءة والتنفيذ السليم للمشاريع الخاصة بإدارة النفايات وللحفاظ على البيئة وضمان السلامة والصحة العامة.

• دعم الإطار المؤسسي لإدارة النفايات الصلبة والحد من التداخل والتعارض في الأدوار والصلاحيات

إن الأدوار الرئيسية لإدارة النفايات الصلبة على المستوى الوطني موزعة بين ثلاث مؤسسات رئيسية وهي وزارة الحكم المحلي ووزارة الصحة وسلطة جودة البيئة، إضافة إلى عدد من المؤسسات الشريكة الاخرى ذات العلاقة كوزارة الزراعة ووزارة الإقتصاد الوطني ووزارة المالية والتخطيط ووزارة التربية والتعليم وسلطة المياه. أما على المستوى الإقليمي والمحلي فإن مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة والهيئات المحلية هي الجهات المسؤولة بشكل مباشر عن إدارة وتوفير خدمات النفايات الصلبة البلدية، إضافة إلى الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) المسؤولة عن إدارة النفايات في المخيمات الفلسطينية.

إن عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات ووجود بعض الإزدواجية والتعارض في الواقع العملي للمؤسسات الوطنية النابع من عدم وضوح الإطار التشريعي، ومن التباين في تفسير المؤسسات لمهامها المتصلة بهذا القطاع رغم الاتفاق على توزيع الصلاحيات والأدوار وفق الإستراتيجية الوطنية المنتهية، قد أثر على تكاملية العلاقات الوظيفية وعلى تحقيق التنسيق الفاعل، وعليه لابد من الإلتزام بالصلاحيات الواردة والمتفق عليها في الوثيقة السابقة، وإستمرار العمل بها في الإستراتيجية الجديدة لتفادي الخلافات من جديد ولتكون إطاراً للتعاون والتنسيق المشترك.

• الحاجة إلى دعم القدرات المادية والبشرية والتنظيمية للمؤسسات ذات العلاقة بقطاع إدارة النفايات الصلبة

يشير الواقع الحالي إلى الحاجة إلى الدعم المستمر للقدرات المؤسساتية (البشرية والمالية والفنية)، وبشكل خاص على مستوى مجالس الخدمات المشتركة الضعيفة. إن إدارة النفايات الصلبة تتطلب توفر القدرات والإمكانات والخبرات المؤسساتية الكافية لمواكبة التطورات الحديثة لهذا القطاع، كفرز النفايات معالجتها وتدويرها والتعامل مع النفايات الخطرة والنفايات الطبية، إضافة إلى تحسين خطط الجمع والنقل وغيرها.

بالرغم من التطور الذي طرأ على أداء مجالس الخدمات المشتركة خلال السنوات الأخيرة نتيجة تقديم الدعم الفني لمجموعة من هذه المجالس في معظم محافظات الضفة الغربية، وخاصة في مجال تطوير قدرات القائمين على إدارتها والعاملين فيها من خلال رفع قدراتهم في مجالات التخطيط والإدارة المالية والتشغيلية، إلا أن هذه المجالس لا زالت بحاجة إلى الإستمرار في تطوير إمكانياتها وقدراتها من أجل التغلب على المعوقات التي تضعف دورها الإستراتيجي، وخاصة دور الهيئات الإدارية السلبية في بعض الأحيان وعدم قيامها بدورها الناتج عن عدم إلتزامها بدفع المستحقات المالية أو عدم قدرتها لضعف إيراداتها المحلية، وعدم تفرغ رئيس المجلس أو إعطاء الوقت الكافي لمجالسهم وقلة دورية إجتماعاتهم، وضعف وعيهم بأهمية دورهم وإلتزامهم ومتابعتهم وتوفيرهم الكفاءات اللازمة لإنجاح المجالس وتدخل بعض الأعضاء في المهام التنفيذية أو عرقلتها. كذلك لابد من الإشارة إلى أهمية إستكمال وضع الموازنات والهيكل الإدارية والعمل بها والذي سوف يعزز من أداء مجالس الخدمات. إن في تطبيق نظام مجالس الخدمات المشتركة ووضع النظم المقترحة في هذه الإستراتيجية سوف يعزز الإطار المؤسسي لمجالس الخدمات وأدائها.

• ضعف المنظومة المتكاملة لتوثيق المعلومات وتحليلها وعدم كفاية نظم المتابعة والرقابة

تتوفر كمية لا بأس بها من المعلومات والبيانات المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة موزعة بين المؤسسات المختلفة بحاجة إلى تنظيمها وفق نظام موحد للمعلومات يضمن المتابعة والتحديث المستمر لضمان التخطيط السليم وتحسين مستوى صناعة القرار والرقابة.

كما أن ضعف العمليات الرقابية لدى بعض المؤسسات وعدم تطوير مؤشرات للمتابعة والتقييم لا يتيح بأي شكل من الأشكال لإحكام عمليات الرقابة البيئية والمالية على أنشطة النفايات الصلبة. وقد تم بناء قاعدة بيانات لمجالس الخدمات المشتركة بشكل عام ومن ضمنها مجالس الخدمات لإدارة النفايات الصلبة وآليات للمتابعة والرقابة لدى وزارة الحكم المحلي، وإستطاعت مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة على مستوى المحافظات تطوير نظم للرقابة والمتابعة يمكن البناء عليها وإن كانت بحاجة إلى تعزيز.

• مشاركة محدودة للقطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة

من الواضح أن مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة ما زالت محدودة النطاق نوعاً ما، وتتمثل غالباً بعمليات الترحيل من محطات ترحيل النفايات الصلبة إلى المكبات الصحية، وكذلك في بعض أنشطة التدوير وعمليات الصيانة في بعض المناطق، وبمشاركة القطاع غير الرسمي في عمليات الجمع الأولي للنفايات الصلبة في التجمعات العمرانية الصغيرة، وعمليات جمع وفرز النفايات الصلبة القابلة لإعادة الاستخدام والتدوير والتي تعتبر جديرة بالإهتمام . ولعل أهم تجربة لمشاركة القطاع الخاص تتمثل في إدارة النفايات في مكب المنيا من قبل القطاع الخاص.

ومع هذا، هناك مؤشرات على إزدياد إهتمام القطاع الخاص بمشاريع الفرز والتدوير في الفترة الأخيرة وهو الأمر الذي يجب تشجيعه وتوظيفه وإستثماره، وخاصة في ظل توفر بيئة تمكينية ونظم حوافز بعد أن تم إجراء التعديل على قانون تشجيع الإستثمار، بالإضافة إلى إنشاء ثلاث مناطق صناعية في كل من أريحا وبيت لحم وجنين.

ومن الجدير بالذكر أن إهتمام القطاع الخاص في الإستثمار في قطاع النفايات الصلبة قد إزداد بشكل ملحوظ في العام ٢٠١٧ وخاصة بعد مؤتمر التنمية الإقتصادية المحلية الذي عقدته وزارة الحكم المحلي، وإهتمام الحكومة الفلسطينية وتشجيعها للقطاع الخاص على الإستثمار في مجال تدوير النفايات الصلبة وخاصة تحويل النفايات إلى طاقة والعمل على تغير الفهم السائد من إعتبار النفايات الصلبة عبئاً وتحدي إلى إعتباره فرصة يمكن الإستثمار فيها.

• عدم كفاية الوعي المجتمعي بقضايا إدارة النفايات الصلبة وضعف آليات المشاركة

يعتبر دور المجتمع المحلي (المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني) هاماً وله تأثير مباشر على نجاح أو فشل أي نظام يُطرح لإدارة النفايات الصلبة. حيث تسود العديد من السلوكيات والمظاهر السلبية التي لها انعكاساتها على البيئة والصحة العامة وعلى المظهر الحضاري والثقافة العامة للمجتمع الفلسطيني.

وقد برزت في السنوات الأخيرة توجهات ومبادرات لتعزيز وزيادة الوعي بقضايا إدارة النفايات الصلبة، إنبثق عنها بعض البرامج والأنشطة التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والهيئات المختصة الأخرى كالهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، إلا أنه لا زال هناك حاجة لتعميق هذا الوعي وتطويره إلى سلوكيات إيجابية تُستثمر في دعم الإدارة السليمة لقطاع النفايات الصلبة، إضافة إلى الحاجة لتعزيز منهجيات وآليات مشاركة أفراد وشرائح المجتمع في إدارة النفايات الصلبة. وتعمل وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) على إقامة مركز متخصص للتوعية والتدريب والتدريس البيئي في مجال النفايات الصلبة، كما تقوم بتنفيذ برنامج توعوي يستهدف محافظات القدس وطوباس ونابلس وقلقيلية. وتم تنفيذ عدد من برامج التوعية في محافظات الخليل وبيت لحم ورام الله وأريحا من خلال مجالس الخدمات.

٢,٣ القضايا الفنية

• ضرورة رفع كفاءة ونجاعة عمليات جمع ونقل النفايات الصلبة

تغطي خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة معظم التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويُدار قطاع النفايات الصلبة حالياً من قبل مجالس الخدمات المشتركة في معظم محافظات الضفة الغربية،

وتبلغ نسبة النفايات التي تُدار من قبل مجالس الخدمات المشتركة في الضفة الغربية (٧٦%) من النفايات المنتجة وما تبقى فإنه يُدار من قبل الهيئات المحلية أو الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) داخل المخيمات الفلسطينية، وتتفاوت نجاعة هذه الخدمات من مجلس مشترك أو هيئة محلية إلى أخرى. إن عوامل ضعف الإمكانيات المالية والبشرية للهيئات المحلية (خاصة على مستوى الهيئات المحلية الصغيرة) وضعف نسبة تحصيل رسوم خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة أدت إلى تغطية نفقات هذه الخدمة من إيرادات أخرى للهيئات المحلية أو عدم القدرة على الدفع، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرات مجالس الخدمات ونشأ وضع جعل من الصعب على الهيئات المحلية توفير هذه الخدمات بجودة عالية لمواطنيها منفردة. كما أن هذه العمليات لا تستند لدى بعض مقدمي الخدمة على التخطيط المبني على أسس سليمة لتوزيع الحاويات وتحديد مسارات الجمع.

إن هذه الأسباب إضافة إلى إستخدام بعض مقدمي الخدمة لتجهيزات وآليات قديمة وضعف الصيانة الوقائية وضعف النظم الرقابية على الفاعلية والكفاءة، قد أثرت على فاعلية جمع ونقل النفايات وعلى التكلفة التي باتت تفوق قدرة مقدمي الخدمة وتستنزف ميزانياتها. وبالمقابل فقد إستطاعت بعض مجالس الخدمات المشتركة توفير خدمات مماثلة بفاعلية وكفاءة أكبر إستناداً إلى مبدأ «وفورات الحجم» مقارنةً بالخدمات المُقدمة من قبل الهيئات المحلية، الأمر الذي يستدعي إستكمال نقل إدارة هذا القطاع من الهيئات المحلية إلى مجالس الخدمات المشتركة حيث تغطي مجالس الخدمات (٦٤,٤%) من مجموع النفايات المنتجة في الضفة الغربية. وتعمل وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع الخبراء اليابانيين والمحليين، ضمن مشروع إدارة النفايات الصلبة في فلسطين على تدريب مجالس الخدمات على التخطيط لتحسين جودة العمليات للجمع والنقل وتفعيل مختلف أنواع الخطط للوصول إلى إدارة سليمة لمجالس الخدمات وعمليات الجمع والنقل.

• إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية لما لها من آثار بيئية وصحية خطيرة

منذ بداية العمل في الإستراتيجية السابقة فقد تم إغلاق (٥٢) مكب عشوائي في مختلف محافظات الضفة الغربية وتأهيل جزء منها وخاصة بعد تشغيل مكب النفايات الصحي في جنوب الضفة الغربية (المنيا) وبقاء ما يقارب (٧٤) مكب عشوائي تتوزع بشكل خاص في محافظات سلفيت ونابلس ورام الله والقدس (المكبات العشوائية الخاصة بالنفايات البلدية فقط)، ومكبات غزة القائمة ممتلئة وخارجة عن السيطرة، والتي تشكل خطراً جسيماً على البيئة وحياة المواطن الفلسطيني. وبرغم الأهمية القصوى لهذه المسألة، إلا أن معالجة هذه القضية تحتاج أولاً إلى إستكمال بناء مكبي جنوب غزة ورمون، وثانياً إلى إستكمال وضع الأسس السليمة، وإلى جهد ووقت وتمويل كافٍ. كما يجب أن يتم الإغلاق وفق مواصفات ومعايير متفق عليها أو معتمدة فلسطينياً لمنع أي آثار بيئية مستقبلية. بعض المكبات العشوائية كبيرة مثل مكبات يطا وطولكرم، وجرى حديثاً إغلاق مكب يطا الذي بدأ ينتج بعد إتمام عملية الإغلاق حوالي (٨٠٠) متر مكعب من الغاز الحيوي والذي يجري البحث لإستغلاله لإنتاج الطاقة.

• العمل على تقليل كميات النفايات الصلبة المنتجة وتدويرها وإعادة إستخدام ما أمكن منها

محدودية الأراضي لإقامة المكبات الصحية في فلسطين تفرض العمل على تقليل وفرز النفايات الصلبة من المصدر وتدويرها والبحث عن تكنولوجيات جديدة لمعالجة النفايات بكفاءة، وبما يحافظ على البيئة. حيث لا تزال الخبرات في مجال التقليل من النفايات الصلبة وتدويرها محدودة وتقتصر على بعض التجارب والمشاريع لخفض إنتاج النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية، وعلى الممارسات الفردية في القطاع المنزلي

المرتبطة بمستوى الوعي البيئي لدى الأسر الفلسطينية، إضافة لعدد من التجارب لبعض المؤسسات التي إتبعَت سياسات فصل وخفض إنتاج النفايات.

وبالمقابل هناك بعض المشاريع الناجحة لإعادة الإستخدام والتدوير والفرز كما في مكب المنيا الصحي والتي وصلت طاقتها (٦) طن من البلاستيك والكرتون والزجاج والمعادن يومياً بالإضافة إلى (٥٠) طن من النفايات العضوية التي تحول إلى سماد عضوي متدني الجودة لإستخدامه لأغراض التغطية داخل المكب يومياً ومشاريع أخرى في نابلس وبيت لحم وطولكرم ورام الله وجنين تقدر ب (٣١) طن يومياً. وللوصول إلى تعميم هذه السياسة يجب زيادة برامج التوعية المجتمعية بهذه الجوانب وتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في عمليات الفرز والتدوير وإنتاج الطاقة التي تساهم بشكل كبير في خفض كميات النفايات المنتجة، والبدء ببرامج لفصل النفايات من المصدر إلى جزئها الرطب والجاف لزيادة القدرة على التدوير وبكلفة أقل، ومن ناحية أخرى تشجيع المجالس المشتركة التي تدير مكبات النفايات على تحويل النفايات العضوية الى دبال على المستوى المركزي سواء بجودة عالية للإستخدام الزراعي أو لإستخدامه في عملية التغطية داخل المكبات.

• الحاجة إلى تطوير إدارة النفايات الطبية

يشير الواقع الحالي إلى وجود أعداد كبيرة من المراكز الصحية التي يتولد عنها ما يقارب (٣٨١) طن من النفايات الصلبة شهرياً وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠١٤ موزعة بواقع (٢٧٧) طن شهرياً في الضفة الغربية، و١٠٤ طن شهرياً في قطاع غزة). جزء من هذه النفايات بنسبة (٢٠- ٣٠٪) يصنف كنفايات خطيرة، حيث تم احتساب الكمية المنتجة من كافة مصادرها في محافظتي الخليل وبيت لحم بما يقارب (١٥٠٠) كغم يومياً. وعلى الرغم من إلزام بعض المؤسسات الطبية بفصل النفايات الطبية الخطرة عن النفايات الأخرى الناتجة عنها داخل هذه المؤسسات، إلا أن هذه النفايات تُجمع غالباً مع النفايات البلدية وتمتزج بها ما يؤدي إلى مشاكل صحية وبيئية خطيرة في ظل غياب الآليات السليمة لجمع ومعالجة والتخلص من هذا النوع من النفايات. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى التجربة الناجحة لإدارة ومعالجة النفايات الطبية في محافظتي الخليل وبيت لحم والتي أنجزت بدعم من التعاون الإيطالي ووزارة الحكم المحلي والتي تتم بالتعاون الوثيق بين وزارة الصحة والمستشفيات في المنطقة وبعض العيادات الصحية ومجلس الخدمات الأعلى لمحافظة الخليل وبيت لحم. والتي يتم فيها معالجة النفايات الطبية الخطرة بالميكروبيف قبل نقلها إلى مكب المنيا كنفايات عادية، كما يجب الإشارة إلى المشاريع التجريبية الريادية التي تقوم بها وزارة الصحة بهذا المجال في مدينتي رام الله وغزة. في هذا الإطار يجب بناء القدرات لتكرار تجربة وخبرة ما أنجز في جنوب الضفة الغربية ليشمل كافة محافظات الوطن، والعمل في إطار نظام إدارة النفايات الطبية وتداولها لسنة ٢٠١٢ والأنظمة والقوانين ذات العلاقة.

• وضع إطار مناسب لإدارة النفايات الخاصة

تنوع النفايات الخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما بين مخلفات البناء والهدم وإطارات المركبات ونفايات المسالخ وهياكل السيارات وغيرها، مع عدم وجود إحصاءات دقيقة لكمياتها. وتقدر نفايات الهدم في قطاع غزة بعد الحرب الأخيرة بين مليون ونصف ومليونين طن. ولا يتوفر حالياً مواصفات وتعليمات وآليات للتعامل مع الأنواع المختلفة للنفايات الخاصة بطرق فاعلة وآمنة، حيث ينتهي بها المطاف إما في مكبات النفايات الصلبة أو على جوانب الطرقات النائية أو في مكبات عشوائية خاصة (كما هو الحال في مخلفات البناء والهدم)، كما لا تتوفر سياسات وطنية تحدد البدائل الأنسب للتعامل معها كإعادة

إستخدامها وتدويرها، علماً بأن معظم هذه النفايات قابلة للتدوير، وتعمل حالياً وزارة الحكم المحلي وبالشراكة مع كافة المؤسسات ذات العلاقة وبالتعاون مع الخبراء اليابانيين على إعداد دليل وإرشادات ونظام لإدارة مخلفات البناء والهدم، حيث شُكلت لجنة فنية لهذه الغاية بالتعاون مع اللجنة الوطنية للعمل كذلك على دراسة واقع التعامل مع إطارات المركبات المستخدمة وإعادة تدويرها بالإضافة إلى وضع مسودة نظام وطني للتعامل مع مخلفات البناء والهدم.

• إيجاد نظام وطني لإدارة النفايات الخطرة

نتيجة التأخر في اعتماد نظام إدارة النفايات الخطرة والذي إستدعى تطويره التقييم الذي تم تنفيذه عام ٢٠١٠ والذي أشار إلى عدم توفر الإحصاءات الدقيقة لأنواع وكميات المواد والنفايات الصلبة الخطرة المتواجدة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبعد أن أعدت سلطة جودة البيئة قوائم بالنفايات الخطرة في فلسطين، ولكن لعدم تطوير معايير ومواصفات وطرق للتعامل مع هذه النفايات، لا زال من الصعب معرفة حجمها وطرق التعامل والرقابة عليها وعلى تأثيراتها البيئية والصحية. وفي هذا الإطار تقوم سلطة جودة البيئة وبالتعاون مع الشركاء بوضع المسودة النهائية لنظام لإدارة النفايات الخطرة، وتطوير منظومة إدارة للنفايات الخطرة، شأنها شأن النفايات البلدية والمنزلية لما في ذلك من أهمية، حيث أن غياب مثل هذه المنظومة يجعل من النفايات الخطرة مصدراً هاماً للإضرار بالصحة والبيئة، ولا يضع حلولاً لمنتجتي هذه النفايات كيفية التعامل معها والتخلص منها.

• محدودية الأسس والتجارب لتقليل انبعاث الغازات من المكبات الصحية أو لإعادة تدويرها من أجل تقليص أثرها على الاحتباس الحراري العالمي وللإستفادة تبعاً لذلك من آليات تجارة الكربون

إن التجارب الفلسطينية الحالية في مجال تقليل الغازات المنبعثة عن أنشطة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها لا زالت محدودة. ومن المعروف أن الغازات المنبعثة من أنشطة النفايات الصلبة تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري، وبالأخص انبعاث غاز الميثان المتولد عن مكبات النفايات الصحية. إن آلية التنمية النظيفة (Clean Development Mechanism-CDM)، التي إنبثقت عن بروتوكول كيوتو (Kyoto) تتيح للمشاريع الحد أو التقليل من الانبعاث في الدول النامية الحصول على إعتمادات مُصدقة، يمكن تداولها وبيعها لإستخدامها من قبل الدول الصناعية، لتلبية جزء من أهداف الحد من الانبعاث بموجب البروتوكول المذكور.

وتجدر الإشارة هنا لأهمية إنضمام فلسطين لإتفاقية التغير المناخي وإنجاز التقرير الوطني بهذا الخصوص، والذي يشمل التدخلات الإستراتيجية للتغير المناخي التي لابد لها من أن تضمن الإستجابة للمتطلبات الوطنية والدولية في هذا المجال بما في ذلك معالجة القضايا المتصلة بالنفايات الصلبة.

وقد أصبحت فلسطين ممثلة بسلطة جودة البيئة كنقطة الإتصال الوطنية للإتفاقية، وتشارك في إجتماعات الأطراف الدولية للإتفاقية كعضو كامل فيها، كما تشارك المؤسسة في إجتماعات الدول العربية ذات العلاقة بالإتفاقية، وكذلك في الإجتماعات التي يدعو لها المركز الإقليمي للإتفاقية في القاهرة. ومن الجدير ذكره أن المواد (١٢-١٣) من قانون البيئة لعام ١٩٩٩ وتعديلاته هي الأساس التشريعي لمنع دخول النفايات والمواد الخطرة إلى أراضي فلسطين. إن الإنضمام لهذه الإتفاقية يشكل نقطة إرتكاز لفلسطين لمنع تهريب النفايات والمواد الخطرة من إسرائيل إلى فلسطين ووضع حد للإنتهاكات الإسرائيلية العديدة والمتكررة في هذا المجال.

إضافة لذلك فإن الإنضمام لهذه الإتفاقية يسهل الإنضمام إلى إتفاقية روتردام الخاصة بالإعلام المسبق لبعض الكيماويات الخطرة والمبيدات لأغراض التجارة العالمية، وكذلك الإنضمام إلى إتفاقية ستوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة غير القابلة للتحلل (POPs)، علماً أن الإتفاقية تعترف بحق الدول في منع دخول أو التخلص من المواد والنفايات الخطرة التي لم تُنتج في أراضيها (قادمة من دول أخرى) وإعطاء الأولوية للتخلص البيئي السليم للنفايات والمواد الخطرة الناتجة داخل حدود الدولة، وتطلب الإتفاقية من الدول الأعضاء التأكد من تقليل إنتاج المواد والنفايات الخطرة داخل حدودها، وأن يكون هناك أنظمة تخلص وطنية لهذه النفايات، وتعتبر الإتفاقية تهريب نقل النفايات الخطرة جريمة، وتدعو الدول الأعضاء إلى تبني تشريعات تخدم أهداف الإتفاقية. وفي هذا الإطار أصبحت فلسطين عضواً في هذه الإتفاقية في شهر نيسان للعام ٢٠١٥.

٣,٣ القضايا المالية

• الإعتماد بشكل كبير على التمويل الخارجي لتغطية التكاليف الإستثمارية وتعدد القنوات التمويلية

يعتبر توفر التمويل مطلباً أساسياً لتنفيذ مشاريع إدارة النفايات الصلبة وبالأخص تلك التي تتطلب إستثمارات باهظة. ومن الناحية العملية، فإن المستويات المحلية والإقليمية والوطنية غير قادرة على توفير تمويل إستثمارات النفايات الصلبة ذاتياً لشح مواردها المالية، مما جعل الفلسطينيين يعتمدون في توفير تمويل رأس المال الإستثماري (خاصة للمشاريع الإقليمية) على دعم الجهات الدولية المانحة المعنية والداعمة لهذا القطاع. ويشير الوضع الحالي إلى تحسن في نسبة تحصيل رسوم خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة من قبل الهيئات المحلية والمجالس المشتركة، وأن بعض الهيئات المحلية قد عملت على إعادة هيكلة بعض رسوم النفايات التي تفرضها على المنتجين، وخاصة بعد أن قامت وزارة الحكم المحلي بإعتماد دليل إجراءات التعرفة وإحتساب التكلفة لرسوم النفايات، والذي يتيح للبلديات والمجالس المشتركة إحتساب التكلفة والتعرفة للنفايات بطريقة تمكنها من إسترداد التكلفة ومساعدتها على الديومة المالية، إلا أن قيمة الرسوم التي يتم جمعها في بعض البلديات لا زالت لا تغطي التكلفة التشغيلية في معظم الهيئات المحلية ناهيك عن التكلفة الإستثمارية، علماً أن بعض المجالس المشتركة وصلت مرحلة إسترداد التكاليف التشغيلية ولكن على مستوى محدود من حيث عددها، وكذلك إن التحسن الذي طرأ على نسبة تحصيل رسوم النفايات وخاصة في الهيئات المحلية التي طبقت إستخدام عدادات الدفع المسبق في تزويد خدماتها مثل الكهرباء والمياه، ولكن ذلك لم يشمل أيضاً كافة الهيئات المحلية في فلسطين، علماً أن الوضع في قطاع غزة غير معروف في هذا الجانب.

إن القضية الجوهرية هنا تتعلق بضرورة إستمرار البحث عن آليات تمويل بديلة تعتمد على التمويل الذاتي، وخاصة تطبيق مفهوم التنمية الإقتصادية المحلية في إدارة النفايات الصلبة والإستثمار في تحويل النفايات إلى طاقة وإنتاج السماد وتفعيل سياسات التقليل وإعادة الإستخدام والتدوير من أجل تعزيز الوضع المالي للبلديات والمجالس المشتركة، وضرورة إشراك القطاع الخاص وتحسين الجباية لرسوم النفايات وتطبيق دليل إرشادات حساب التكلفة والرسوم وتحسين الجباية المقرر من وزارة الحكم المحلي، لتطبيقه من قبل الهيئات المحلية كأساس لها لضمان إستدامة الخدمات، خاصة وأن التمويل الخارجي لهذا القطاع لا يمكن أن يستمر إلى الأبد كما لابد من وضع نظام وطني لرسوم النفايات بناءً على الدليل الإرشادي المشار إليه أعلاه.

• فقر النظم المحاسبية وعدم ملاءمتها لتوفير المعلومات المالية الضرورية لتحقيق الإدارة الناجعة

في ظل نقل إدارة خدمات النفايات الصلبة من الهيئات المحلية إلى مجالس الخدمات المشتركة في معظم محافظات الوطن بشكل كلي أو جزئي (محافظات غزة والخليل وبيت لحم وأريحا وجنين وقلقيلية وطوباس وسلفيت وطولكرم بشكل كلي تقريباً، وفي محافظات نابلس ورام الله والقدس بشكل جزئي). أصبحت مجالس الخدمات المشتركة أكثر قدرة على حصر جميع بنود التكاليف الخاصة بما يتعلق بوظيفتها وذلك لقلة عدد مراكز التكلفة، بينما لم تكن الهيئات المحلية تستطيع القيام بذلك لكثرة وظائفها وللتعقيدات والتفصيلات التي تتعامل معها في أمورها المالية، إضافة إلى تعدد مراكز التكلفة الرئيسية والفرعية فيها. وهنا يجب الإشارة إلى الجهد الذي تقوم به وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع الخبراء اليابانيين لوضع مختلف أنواع الخطط خاصة المالية والتطويرية منها لتكون أساساً لعملها، علماً أن كافة المجالس المشتركة سيتوفر لديها نظام محاسبي يتمتع بالإمكانات المطلوبة لتسهيل إدارة عملياتها الحسابية مما يمكنها من توثيق دقيق وواضح لكافة أنشطتها، وبالتالي إصدار تقاريرها المالية لمساعدتها في اتخاذ قراراتها وإعادة رسم خططها لتحقيق الديمومة المالية.

• عدم إسترداد التكلفة يشكل تحدياً جدياً للهيئات المحلية ويهدد إستدامة الخدمات

تعاني الهيئات المحلية من مُعضلة حقيقية تتمثل في حجم إسترداد تكلفة إدارة النفايات الصلبة بسبب ضعف نظام الجباية من حيث تحديد قيمة الرسوم وكفائتها وآليات جمعها من جهة، وعدم إلزام المواطنين بتسديد رسوم النفايات من جهة أخرى. وتشير الدراسات الميدانية لبعض الهيئات المحلية إلى تدني نسبة الجباية مقارنة بالتكلفة حتى في بعض البلديات الكبيرة التي تقل عن ربع التكلفة التشغيلية على سبيل المثال. كما أن بعض الدراسات قد أشارت إلى أنه لا يمكن للهيئات المحلية تغطية التكلفة حتى في حال جمع (١٠٠٪) من الرسوم المفروضة على المواطنين وذلك لأن تحديد قيم الرسوم لا تستند على قيم التكلفة التشغيلية والكلية وعلى معلومات دقيقة للسكان والمساكن والمنشآت والتوزيع العادل لها. لذلك وضعت وزارة الحكم المحلي دليل إرشادات لحساب الكلفة والرسوم وتحسين الجباية والذي أقر من قبل وزارة الحكم المحلي لتطبيقه من قبل الهيئات المحلية سنة ٢٠١٥، وتعمل على إصدار نظام يستند إلى هذا الدليل لتمكين الهيئات المحلية من إسترداد الكلفة وتحسين الجباية وقد تمكنت بعض البلديات من زيادة رسوم النفايات مثل بيت جالا وبيت لحم ورام الله، وهناك العديد من البلديات التي تُعد مقترحات لأنظمة رسوم جديدة إلا أن هذا الأمر لا زال يعتبر مشكلة، بسبب تدني مستوى الوعي بحقيقة التكلفة التي تتكبدها البلديات من أجل إبقاء مدننا نظيفة.

وقد أثبتت تجارب مجالس الخدمات المشتركة الكفاءة في إسترداد التكلفة وفي عمليات الجباية، وإستطاعت بعض هذه المجالس (مجلس الخدمات المشترك في محافظة جنين ومجلس الخدمات المشترك في أريحا) تطوير نظم جباية سمحت بإسترداد ما يقارب (١٠٠٪) من تكلفة جمع ونقل والتخلص الصحي من النفايات الصلبة، ما يستدعي البناء على هذه التجارب وتعميمها.

٤. الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة

١,٤ الأهداف الإستراتيجية

لتحقيق هذه الرؤيا، وإستناداً إلى تحليل الوضع القائم وما أفرزه من قضايا رئيسة تمحورت حول الجوانب المؤسسية والفنية والمالية، حددت الإستراتيجية ثمانية أهداف كما يلي:

الهدف الأول: إطار تشريعي وتنظيمي فاعل لإدارة النفايات الصلبة.

الهدف الثاني: مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها.

الهدف الثالث: إدارة فاعلة وآمنة بيئياً لخدمات النفايات الصلبة.

الهدف الرابع: الإستدامة والكفاءة المالية لخدمات وأنشطة إدارة النفايات الصلبة.

الهدف الخامس: آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة.

الهدف السادس: زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة.

الهدف السابع: مجتمع أكثر وعياً ومشاركة.

الهدف الثامن: نظم فاعلة للمعلومات والرقابة.

٢,٤ السياسات القطاعية لإدارة النفايات الصلبة

لقد وظفت الإستراتيجية نهجاً متعدد الجوانب لتحديد التوجهات السياسية التي إنعكست على صياغة السياسات التطويرية التي من شأنها جسر ومعالجة الفجوة ما بين المعطيات القائمة والمتطلبات التطويرية لهذا القطاع، حيث حددت بعض التوجهات السياسية بناءً على معطيات الواقع الحالي، وأخرى بُنيت على الحاجة لوضع الأسس اللازمة للتطور المرحلي والمستقبلي لهذا القطاع. وبالتالي، فقد إستندت بعض السياسات التسعة عشر الموضحة في هذا الجزء من الإستراتيجية على إيجاد حلول للقضايا الملحة القائمة وتطوير النظم الحالية، في حين طرحت أخرى لتطوير الأسس والمتطلبات الضرورية غير المتوفرة حالياً لتحقيق الإدارة المستدامة والمتكاملة للنفايات الصلبة بما يتلاءم مع الفترة الزمنية المتاحة لتنفيذ الإستراتيجية، وتوفير الفرص لتطبيق نماذج تجريبية تعزز ممارسات عملية يمكن توظيف نتائجها والبناء عليها.

الهدف الإستراتيجي الأول: إطار تشريعي وتنظيمي فاعل لإدارة النفايات الصلبة

السياسة (١): تطوير وتحديث الإطار التشريعي لدعم الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة

تحتاج إدارة النفايات الصلبة إلى إطار تشريعي متكامل وحديث ومناسب، يوفر السند القانوني للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة من منظور حديث و يأخذ بعين الإعتبار هرمية إدارة النفايات الصلبة من المهد إلى اللحد، وقضايا إشراك المجتمع المحلي والقطاعين الخاص والأهلي، ويعتمد مبدأي « الملوث يدفع » و«مسؤولية المنتج»، ويحدّد أحكام العقوبات، ويحدّد الإطار التخطيطي لإدارة النفايات الصلبة، بما في ذلك

هرمية الخطط، وإجراءات إعدادها وإقرارها، والعلاقات ما بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. إن تطوير الإطار التشريعي للنفايات الصلبة يجب أن ينسجم مع القوانين والتشريعات الفلسطينية ذات الصلة، ويتضمن تطوير اللوائح التنفيذية اللازمة وتفعيل آليات إنفاذها، وبأخذ بعين الاعتبار ما نصت عليه القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية بما يتلاءم مع الوضع الفلسطيني.

وفي هذا الإطار فإن الحاجة الملحة تستدعي تطوير وإقرار الأنظمة الوطنية المتعلقة بالنفايات الصلبة بشكل عام والخطرة والخاصة بشكل خاص، لتعزيز العمل في هذا القطاع على أسس سليمة، إضافة إلى وضع نظام مالي لرسوم النفايات ينظم الإدارة المالية للنفايات الصلبة في الهيئات المحلية ومجالس الخدمات. كذلك تعزيز العمل بالأنظمة ذات العلاقة مثل نظام النفايات الطبية ونظام مجالس الخدمات المشتركة.

السياسة (٢): تقوية الإطار التنظيمي للمؤسسات الوطنية وتعزيز أدوارها التكاملية بمجال إدارة النفايات الصلبة

تستند هذه السياسة على تقوية أسس البناء المؤسسي بتحديد الترتيبات المؤسسية الأمثل لإدارة النفايات الصلبة، التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تكاملية العلاقات الوظيفية بتحديد أدوار ومسؤوليات ومهام واضحة لكافة المؤسسات الوطنية ذات العلاقة، وبما يكرس العمل التعاوني المشترك وآليات التنسيق الفاعلة، وبما يضمن إزالة أسباب التعارضات والإزدواجية في المهام والمسؤوليات، بما من شأنه أن يقلل من تجزئة الجهود المبذولة وهدر الموارد وتعزيز الشفافية والمساءلة للوصول إلى إدارة أفضل أكثر فاعلية وكفاءة للنفايات الصلبة. وهنا يجدر الإشارة إلى أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات، فعلى سبيل المثال مسؤولية وزارة الحكم المحلي الإدارية والمالية والفنية على الهيئات المحلية ومجالس الخدمات، ومسؤولية وزارة الصحة المماثلة على المستشفيات والمراكز الصحية، ومسؤولية سلطة جودة البيئة في الرقابة البيئية على كل هؤلاء.

الهدف الإستراتيجي الثاني: مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها

السياسة (٣): تعزيز بناء القدرات والخبرات المؤسسية في إدارة النفايات الصلبة

إن هذه السياسة تؤكد على المفهوم الواسع لبناء القدرات الذي يشمل تنسيق وتبادل الخبرات المحلية والإقليمية والعالمية وتوثيق ونشر الممارسات العملية الناجحة والبحث والتطوير والتشبيك مع المؤسسات العاملة بهذا المجال وبناء الشراكات، إضافة إلى النهج التقليدي المعتمد على توفير البرامج التدريبية. إن إستدامة عملية بناء القدرات المؤسسية تشكل مطلباً أساسياً ومحوراً هاماً لتحقيق الإدارة الفاعلة والكفؤة للنفايات الصلبة، على أن تركز على التقييم الممنهج والمستمر لتحديد إحتياجات وأولويات بناء قدرات الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع، وإحتياجات الوزارات المختلفة من التجهيزات والمعدات التي تمكنها من أداء المهام المناطة بها. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة للحاجة لإقامة مركز للتدريب والتأهيل والتوعية والتدريس في مجالات إدارة النفايات الصلبة، ليعمل على بناء قدرات مجالس الخدمات التخطيطية والعملياتية والتوعوية لما يساهم ذلك في رفع قدراتها وتحسين أدائها. كما لابد من العمل على تطبيق آليات للتدقيق البيئي والفني والمالي والإداري (داخلي وخارجي) لمقدمي الخدمة من أجل تحسين الأداء والقدرات. كذلك يجب تعزيز طواقم مجالس الخدمات بالكفاءات الإدارية والفنية والرقابية وتحسين نظمها الإدارية ووضع أدلة عمل وإرشادات لمساعدتها للقيام بأعمالها.

الهدف الإستراتيجي الثالث: إدارة فاعلة وآمنة بيئياً لخدمات النفايات الصلبة

السياسة (٤): دعم وتعزيز النظم الحالية لإدارة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة لتحسين فاعلية وجودة الخدمات وتوفيرها لكافة المواطنين

من أجل تطوير وضمان إستدامة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة، لابد من إختيار الحلول التقنية والتنظيمية الأنسب، والأخذ بعين الإعتبار توظيف الإستخدامات التكنولوجية الملائمة للأوضاع المحلية وعلاقتها بالتكلفة، بما يضمن ترشيد الموارد وتحقيق الفاعلية والكفاءة في الأداء، وتوفير الخدمات لكافة المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن الحلول الإقليمية المبنية على مبدأ «وفورات الحجم» (Economy of Scale) والتي أثبتت نجاعتها، يجب تشجيعها وتعميمها ما أمكن لتشمل جميع التجمعات السكانية. كما يجب الأخذ بالإعتبار أهمية تطوير عمليات الفصل من المصدر والبدء بالفصل بين النفايات الجافة والرطبة وتعزيز سياسات التدوير وإعادة الإستخدام، إضافة إلى وضع خطط مُفضّلة وخرائط لحركة سيارات جمع النفايات وتوزيع حاويات الجمع مبنية على الإدارة السليمة للإمكانات المتوفرة.

السياسة (٥): التخلص الآمن والفاعل والكفؤ من النفايات الصلبة في مكبات صحية إقليمية كافية تخدم كافة التجمعات العمرانية أو التخلص منها بطرق تكنولوجية حديثة ملائمة

نظراً لأهمية قضية التخلص من النفايات الصلبة في المرحلة الحالية، وضعت الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة حلولاً إستراتيجية مرحلية في زمن الخطة، للتخلص الآمن من النفايات الصلبة لضمان الحد من التأثيرات البيئية والصحية السلبية الناتجة عن الممارسات الحالية بالتخلص من النفايات الصلبة في المكبات العشوائية، محددة الحاجة إلى أربعة مكبات صحية إقليمية في الضفة الغربية، منها مكبي زهرة الفنجان والمنيا القائمين، والمكبين الصحيين المخطط لهما في محافظتي رام والبيرة والقدس (مكب رمون)، يضاف إليها مكب جديد في محافظة القدس يُحدد وفق خطط ودراسات مُفضّلة. ولإستكمال جدوى إقامة المكبات الصحية لابد من إقامة محطات الترحيل اللازمة في محافظات طوباس وجنين و نابلس وقلقيلية وسلفيت وأريحا والأغوار ورام الله والقدس بما يحسن من عملية النقل وتقليل التكلفة.

أما في قطاع غزة، فقد بوشر بإنشاء مكب الفخاري ليقدم محافظات جنوب قطاع غزة كمكب صحي لحل مشكلة التخلص من النفايات في القطاع والذي يعاني من إمتلاء المكبات القائمة. والحاجة ماسة حالياً لتطوير مكب نفايات حجر الديك ليقدم محافظتي الشمال وغزة، وإغلاق وإعادة تأهيل المكبات القائمة وإقامة ستة محطات ترحيل، واحدة في كل محافظة ومحطتي ترحيل لمحافظة غزة.

إن إنشاء المكبات الصحية الإقليمية يحتاج إلى دعم من المؤسسات الوطنية من حيث العمل المتواصل والجاد مع الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، وتوعية الجمهور لتفهم أهمية إنشاء مكبات صحية إقليمية، وتقبلهم لإنشائها في المواقع المحددة لها، والتأكد من توفر التمويل اللازم الذي يجب أن يشمل تكاليف إغلاق المكبات بعد إنتهاء عمرها التشغيلي، كما أن إقامة هذه المكبات يجب أن يتزامن مع إقامة محطات الترحيل ومحطات المعالجة اللازمة حسب دراسات الجدوى.

إن محدودية الأراضي لإقامة المكبات الصحية في فلسطين تفرض العمل على تقليل النفايات الصلبة من المصدر وتدوير النفايات والبحث عن تكنولوجيات جديدة لمعالجة النفايات بكفاءة وبما يحافظ على البيئة مثل تحويل النفايات إلى طاقة والتي تقلل من حجم النفايات التي يتم إرسالها إلى المكبات الصحية بنسبة

تصل إلى حوالي (٩٠٪) مما يطيل من عمر المكبات الصحية ويقلل من آثارها البيئية، حيث يتم حالياً إرسال (٩٠,٧٪) من حجم النفايات الى المكبات الصحية.

ونظراً لما تُشكله الروائح الناتجة عن دفن النفايات والعصارة من مصدر إزعاج للتجمعات السكانية المحيطة بمكبى زهرة الفنجان والمينيا بدرجات متفاوتة، فإنه لابد من العمل على معالجة العصارة في هذين المكبين وتحسين عملية الطمر في مكب زهرة الفنجان، والأخذ بعين الاعتبار نوعية تربة التغطية وكيفية معالجة العصارة في المكبات التي مازالت تحت الإنشاء، من خلال تصاميم تراعي التجارب السابقة والإستفادة من عملية التدقيق البيئي الي تمت في بعض المكبات مثل زهرة الفنجان.

كما يجب الأخذ بالإعتبار أن مكبى زهرة الفنجان والمينيا بحاجة إلى خلية جديدة في كل منهما خلال سنتين كحد أقصى.

السياسة (٦): تشجيع سياسات وأساليب خفض كميات النفايات الصلبة وتدويرها وإعادة إستخدامها وإنتاج الطاقة قبل التخلص النهائي في المكبات الصحية الإقليمية

تعتبر الإستراتيجية مسألة التقليل من النفايات الصلبة من إحدى القضايا الإستراتيجية الهامة لما لها من تأثير إيجابي على حماية البيئة وفي خفض كميات النفايات الصلبة الواردة للمكبات الصحية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في إطالة العمر التشغيلي لمرافق النفايات الصحية الإقليمية، ويساعد في تجنب المعوقات المترتبة عن شح الأراضي المتاحة.

إن تطوير وتطبيق نُظم التقليل من النفايات الصلبة يحتاج إلى توفر المعلومات والدراسات البحثية التي تحدد سياسات وأدوات التطبيق، وإلى الوعي الكافي لدى الأفراد والمؤسسات بما فيها الصناعية والتجارية. وقد تبنت الإستراتيجية تطبيق عدد من النماذج ذات الأثر العملي لخفض كميات النفايات الواردة للمكبات بتشجيع عمليات فرز النفايات القابلة لإعادة الإستخدام والتدوير بمشاركة القطاع الخاص، إضافة إلى تطبيق نماذج للإنتاج النظيف في القطاع الصناعي تركز على توفر الحوافز الضرورية لتشجيع التوسع في تطبيق ممارسات مماثلة. وتشمل السياسات في هذا المجال الحد من مواد التغليف الزائدة وإستخدام مواد يسهل إعادة إستخدامها أو تدويرها والفصل من المصدر للمواد القابلة للتدوير وتشجيع الإستثمار في مجال التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة وتحويل المواد العضوية إلى سماد أو غطاء للمكبات الصحية.

من الجدير بالذكر أن مسألة تسويق النفايات التي يتم فرزها لأغراض التدوير أو إعادة الإستخدام هي من أهم العقبات التي تواجه هذا المفهوم، وأن هناك العديد من المحاولات التي إصطدمت بهذه العقبات وبالتالي لم يكتب لها النجاح. لذا فإنه وعند دراسة هذا الجانب لابد من التطرق إلى كافة القضايا المحيطة به ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة كي يتمكن من تطبيق مفهوم التدوير وإعادة الإستخدام وغيره للنفايات.

السياسة (٧): منع إستخدام مكبات النفايات العشوائية وإغلاقها و/أو إعادة تأهيل مواقعها تدريجياً للحد من آثارها السلبية على الصحة والبيئة

يجب أن يستند إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية إلى المعلومات والبيانات الدقيقة والأسس والمعايير الواضحة لتقييم الآثار البيئية والصحية لها ولتصنيفها وفق درجة التأثير، من أجل تحديد أولويات إغلاقها و/أو إعادة تأهيلها. إن ذلك يستلزم توثيق كافة البيانات المتعلقة بالمكبات العشوائية، من حيث عددها ومواقعها والبيانات المتعلقة بالنفايات الصلبة في هذه المكبات وتأثيراتها في سجلات خاصة.

إن إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية يجب أن يستند إلى إجراءات ومعايير واضحة لمتابعة إغلاق و/أو إعادة تأهيل المكبات العشوائية ولكيفية التعامل مع الأرض التي كانت واقعها عليها عند الرغبة في استخدامها لغرض آخر، كما يتوجب تحديد الإجراءات والعقوبات التي يجب أن تُتخذ بحق مستحدي أيّة مكبات عشوائية جديدة.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن الحاجة لإغلاق المكبات العشوائية ضرورة ملحة وخاصة أن القرار الصادر عن مجلس الوزراء بتنسيب من سلطة جودة البيئة رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ أشار بشكل واضح إلى حظر استخدام المكبات العشوائية وضرورة استخدام المكبات الصحية ومنها زهرة الفنجان لمحافظة شمال الضفة الغربية. ونظراً للعدد المرتفع لهذه المكبات في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن إغلاقها و/أو إعادة تأهيل مواقعها يتطلب جهوداً كبيرة وتمويل كبير وعليه فإن التوجهات السياسية ركزت على الحد من تأثيراتها السلبية ما أمكن بمنع استخدامها و/أو إغلاقها التدريجي، بما يتواءم مع جاهزية المكبات الصحية الإقليمية للتشغيل في تلك المناطق لضمان توفر حلولاً للتخلص من النفايات الصلبة.

إن إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع هذه المكبات يقتضي ضرورة التعاون المشترك والوثيق ما بين الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، وتوفير القدرات والخبرات الكافية، يضاف إلى ذلك ضرورة تحديد آليات التمويل الملائمة لدعم الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة في عمليات الإغلاق و/أو إعادة التأهيل.

إن معظم المكبات العشوائية يتم استخدامها من قبل الهيئات المحلية التي لا تتلقى الخدمة من قبل مجالس الخدمات، ولعل توسيع نطاق الخدمة لمجالس الخدمات سوف يضع حداً لإستمرار العمل بهذه المكبات العشوائية.

السياسة (٨): تقليل انبعاث غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة إدارة النفايات الصلبة للحد من تأثيرها على التغير في المناخ

تتطلب الإدارة المستدامة والمتكاملة للنفايات الصلبة التقليل من المخاطر البيئية الناجمة عن انبعاث الغازات من أنشطة النفايات الصلبة، إن محدودية الأسس والتجارب مجالاً لتقليل انبعاث غازات الدفيئة إستلزم تطوير سياسات مبنية على إيجاد الفرص للمشاركة الفلسطينية بآلية الإنتاج النظيف وفق بروتوكول كيوتو، وتوفير المعايير والموصفات التي تدعم تطبيق هذه الآلية في بعض المكبات الصحية.

لقد بوشر في تجهيز مكبي المنيا ويطا بنظم جمع الغازات، ويجري العمل على الإستفادة منها في إنتاج الطاقة والحاجة لتجهيز مكب زهره الفنجان بنظام مماثل.

الهدف الإستراتيجي الرابع: الإستدامة والكفاءة المالية لخدمات وأنشطة إدارة النفايات الصلبة

السياسة (٩): تقليل تكلفة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة

تتضمن هذه السياسة ضرورة تحقيق الإدارة المالية السليمة والكفاءة المبنية على الشفافية والمساءلة، لضمان تقليل تكاليف خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة التي تستنزف ميزانيات الهيئات المحلية. ولابد من أجل تحقيق ذلك تطبيق دليل إرشادات حساب الكلفة والرسوم وتحسين الجباية المقرر من وزارة الحكم المحلي

لتطبيقه من قبل الهيئات المحلية كأساس لها لضمان إستدامة الخدمات وتحسين الإدارة المالية.

كذلك لابد من تطبيق مجموعة المعايير والمتطلبات التي تطبقها وزارة الحكم المحلي في مجالس الخدمات بناءً على نظام مجالس الخدمات المشتركة والمتمثلة في وضع الخطط الأساسية والسنوية والمالية والتطويرية وإقرارها والعمل بها، هذا إضافة إلى التخطيط السليم لحركة سيارات النفايات وتوزيع الحاويات.

السياسة (١٠): تحقيق إسترداد التكلفة وتعزيز مبدأ التمويل الذاتي في إدارة النفايات الصلبة

يتطلب تحقيق التمويل الذاتي تطوير نُظم وآليات عملية وفاعلة لزيادة موارد الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة المقدمة للخدمة. إن التمويل الذاتي يتطلب تطوير نُظم جباية فاعلة تعتمد في تحديد قيم للرسوم بما يتناسب مع التكلفة الحقيقية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار قيم إهلاك رأس المال الإستثماري، وقيم الإستثمارات الأخرى اللازمة لتحسين الخدمات، كما ويستلزم تطوير آليات مبتكرة للجباية وأخرى موازية لزيادة الإيرادات، كالإستفادة من مردود المواد القابلة للإستخدام والتدوير على سبيل المثال. لذلك لابد من تطبيق دليل إرشادات حساب الكلفة والرسوم وتحسين الجباية المقرر من وزارة الحكم المحلي وتطوير نظام مالي بناءً على هذا الدليل لتحديد الرسوم وتحسين الجباية.

إن تحصيل الرسوم من متلقي الخدمات يحتاج إلى رفع مستوى الوعي الإجتماعي بأهمية تسديد المستحقات المترتبة عليهم، وبالتأثيرات البيئية والسلبية المترتبة على عدم قدرة الهيئات المختصة على إستدامة توفير الخدمات في حال عدم إسترداد التكلفة.

الهدف الإستراتيجي الخامس: آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة

السياسة (١١): إيجاد نُظم ملائمة وموحدة لجرد وتتبع النفايات الخطرة توفر المعلومات الضرورية ووضع نُظم سليمة وآمنة لإدارتها (فرز، جمع، نقل، وتخلص)

نظراً لغياب الأسس والمعلومات الدقيقة التي يمكن الإستناد إليها لوضع الحلول والنظم للتعامل مع النفايات الخطرة، وضعت هذه السياسة الأسس الضرورية والمُلحة التي ستحدد كيفية التعامل المرحلي والمستقبلي مع هذا النوع من النفايات التي لم تلقَ الإهتمام المطلوب في السنوات السابقة وذلك بما يتلائم مع إتفاقية بازل والمعايير الدولية في هذا المجال.

إن تحديد نُظم إدارة النفايات الخطرة سواء في تتبع مساراتها أو تخزينها أو معالجتها أو التخلص منها، يتطلب وجود قاعدة معلومات دقيقة وشاملة تستند بالأساس على تعريف وتصنيف هذه النفايات التي تشكل السند المعلوماتي لتحديد التوجهات الإستراتيجية المرحلية والمستقبلية، والإجراءات الممكنة إتخاذها بناءً على دراسات بحثية معمقة.

إن التجربة السابقة وما شابهها من إشكاليات لعدم وجود نظام وإدارة وطنية للتعامل مع النفايات الخطرة يُلزمنا بوضع الأسس والعمل الجاد لوضع هذا النظام وتحقيق إدارة فعالة للنفايات الخطرة، تشمل مسؤولية المنتج وعمليات النقل والتخلص منها ومسؤولية كافة الأطراف ذات العلاقة.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق هو إنضمام فلسطين لإتفاقية بازل كعضو دائم وكامل العضوية، للتحكم في حركة والتخلص من النفايات الخطرة العابرة للحدود.

السياسة (١٢): إدارة النفايات الطبية بشكل صحي وسليم وذلك وفق مبدأ «الملوث يدفع» للحد من أثرها السلبي على الصحة والبيئة

تسعى هذه السياسة إلى توظيف النماذج الإرشادية الحالية بمجال معالجة النفايات الطبية المعدية وتقييم نتائجها. إن معالجة النفايات الطبية يجب أن تتم بتوفير مرافق معالجة كافية تخدم كافة المراكز الصحية وفق مبدأ «الملوث يدفع»، كما وتتطلب توفر المعايير والمواصفات لجمعها وتخزينها والرقابة على معالجتها والتخلص منها بطرق آمنة وسليمة بيئياً وصحياً، والذي يستلزم توفر قدرات وخبرات وإمكانات كافية للأطراف المسؤولة عن إدارة والتعامل مع والرقابة على هذا النوع من النفايات.

إن التجربة الناجحة لإدارة ومعالجة النفايات الطبية في محافظتي الخليل وبيت لحم والتي يتم العمل بها بالتعاون الوثيق بين وزارة الصحة والمستشفيات في المنطقة وبعض العيادات الصحية ومجلس الخدمات الأعلى لمحافظة الخليل وبيت لحم، والتي يتم فيها معالجة النفايات الطبية الخطرة قبل نقلها إلى مكب المنيا كنفايات عادية وما تم فيه من تنسيق وبناء قدرات، نحتاج لتكرار هذه التجربة والخبرة لما أُنجز في جنوب الضفة الغربية ليشمل كافة محافظات الوطن.

السياسة (١٣): إدارة النفايات الخاصة بشكل يضمن الحفاظ على الصحة والبيئة

تسعى هذه السياسة إلى تطبيق نماذج تجريبية إرشادية يمكن تكرارها في حالة ثبوت نجاحها وجدواها الاقتصادية والاجتماعية، وتعتمد على توفير الدعم للتشارك ما بين القطاعين العام والخاص بمجال تدوير بعض أنواع النفايات الخاصة الصلبة كالنفايات الإنشائية ونفايات إطارات السيارات المستخدمة بهدف تقليل كمياتها والحد من تأثيراتها البيئية السلبية. إن توفر المحفزات للقطاع الخاص في هذا السياق يعتبر أساسياً في تشجيع تطبيق مبادرات مماثلة بنطاق أوسع.

ويتم العمل حالياً على إعداد دليل وإرشادات ونظام لإدارة مخلفات البناء والهدم، حيث شُكلت لجنة فنية لهذه الغاية بالتعاون مع اللجنة الوطنية، كما يتم العمل على دراسة واقع التعامل مع إطارات المركبات المستخدمة وإعادة تدويرها. حيث بدأ القطاع الخاص بإنشاء مصنع لتدوير الإطارات المستخدمة جنوب بيت لحم.

الهدف الإستراتيجي السادس: زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة

السياسة (١٤): زيادة الوعي ووضع الأسس والإجراءات اللازمة لإيجاد بيئة إستثمارية تمكينية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة والإستثمار

ترتبط هذه السياسة بالسياسات رقم (٦ و١٣) التي تبنت تطبيق حلول نموذجية ذات جدوى إقتصادية وبيئية لفصل وتدوير النفايات والتي يمكن الإستناد إلى نتائج تقييمها لتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص. إن توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص يتطلب توفر البيئة التمكينية ونُظم الحوافز من قروض وتسهيلات وإعفاءات ضريبية وغيرها، وهو ما من شأنه تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في مجال تدوير النفايات الصلبة.

إن ذلك يجب أن يتزامن من جانب آخر مع إصلاح نظام جباية رسوم النفايات الصلبة لتمكين الهيئات المختصة من تغطية مستحقات القطاع خاص في حال مشاركته ومع توفير برامج موجهة لدعم قدرات

المستويات المحلية والإقليمية والوطنية بهذا المجال، خاصة بجوانب إعداد العطاءات والعقود التشغيلية، وتوفير اللوائح التنظيمية التي تنظم عمل القطاع الخاص، وتطوير نُظمها الرقابية والمعلوماتية لكي تستطيع متابعة أداء القطاع الخاص كما يجب. وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى ما تقوم به وزارة الحكم المحلي وبالتعاون مع اللجنة الوطنية لوضع دليل واجراءات للشراكة بين القطاع العام والخاص وآلية النهوض بمشاركة القطاع الخاص.

الهدف الإستراتيجي السابع: مجتمع أكثر وعياً ومشاركة

السياسة (١٥): تعميق الوعي والمعرفة البيئية المجتمعية والمؤسسية بقضايا النفايات الصلبة وآثارها

تؤكد هذه السياسة على أهمية خلق نهج مُأسس وشامل يوظف الخبرات الحالية لتحقيق الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والأهلي بهدف تعميق الوعي وتعظيم الشراكة لكافة فئات وشرائح المجتمع. إن أية جهود لتعميق الوعي المجتمعي بقضايا النفايات الصلبة يجب أن تتضمن عدداً من القضايا المحورية التي تضمن مكافحة ظاهرة التخلص العشوائي للنفايات الصلبة في الأماكن العامة وقرب الحاويات وكيفية التخلص من النفايات والفصل المنزلي للنفايات، وتركز على الآثار الضارة للنفايات الخاصة والخطرة منها وعلى التأثيرات البيئية وقضايا الصحة والسلامة المهنية، ومبدأ التقليل من النفايات وفرزها وتدويرها وقضية الالتزام بدفع رسوم النفايات ومسؤولية المنتج وكل أصحاب العلاقة بإدارة النفايات الصلبة.

كما ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم البرامج التوعوية ضرورة البدء بأصحاب القرار في الهيئات المحلية والعاملين في القطاع ومنظمات المجتمع المدني خاصة المرأة والشباب ووسائل الإعلام ونشر المعلومات للمجتمع عن الأحكام التي من الممكن أن تصدر بحق المخالفين للأنظمة والقوانين، ونشر الوعي بأهمية إحترام تطبيقها. إن الشراكة مع القطاع الأهلي يجب أن تتضمن برامج خاصة لتعزيز وعي العاملين في القطاع غير الرسمي بالمضار والمخاطر المترتبة عن عدم إتباع شروط الصحة والسلامة المهنية في عملهم.

إن دور وسائل الإعلام المحلية مهم في زيادة الوعي المجتمعي وترسيخ السياسات الوطنية، لذا لابد من إشراك الإعلام وتطوير دوره في هذا المجال، كذلك لابد من إشراك الجامعات والتربية والتعليم في برامج التوعية لتطوير ثقافة الحفاظ على البيئة والنظافة العامة والتقليل من الممارسات الخاطئة.

السياسة (١٦) رفع الوعي البيئي لدى الطلبة وتنمية التوجهات والمهارات في المجالات المتعلقة بخفض كميات النفايات الصلبة وإعادة التدوير.

السياسة (١٧) توفير المعدات والأدوات الخاصة بإكساب الطلبة المعرفة والمهارات اللازمة لإعادة تدوير النفايات الصلبة (مثل معدات إعادة التدوير، براميل الكومبست (الكومبوستر)).

الهدف الإستراتيجي الثامن: نُظم فاعلة للمعلومات والرقابة

السياسة (١٨): تأسيس قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة

إن تحديد المعلومات الضرورية لتأسيس قاعدة البيانات يجب أن تكون واقعية ومحددة ومحصورة بالبيانات الضرورية لعمليات التخطيط والرقابة ولإتخاذ القرارات ذات الصلة بقطاع النفايات الصلبة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم منظومة المعلومات والرقابة إستخدام الإستمارات الموحدة، ونُظم التقييم لتسهيل

الإستخدام والمتابعة، وتحديد آليات وإجراءات تبادل المعلومات والبيانات بين المستويات المختلفة بما في ذلك رفع التقارير، وهذا يتطلب تحسين مستويات الرقابة والمتابعة ورفع التقارير بين مختلف الشركاء وإيجاد صيغة للتنسيق وتبادل المعلومات وإدخالها وتعميمها.

ومن المهم تطوير نُظم السجلات المستخدمة في مكبات النفايات الصحية والإستفادة من تجربة مجالس الخدمات المشتركة في التعامل مع المعلومات والبيانات والبناء على هذه النُظم وتطويرها، كما ويُستحسن تطوير نُظم محوسبة تضمن الدقة وسهولة التطبيق في التعامل مع المعلومات والبيانات ونشرها وإتاحتها للجميع.

لقد أوكلت الإستراتيجية السابقة إقامة قاعدة معلومات لوزارة الحكم المحلي، ولكن لغاية تاريخه إقتصرت المعلومات على المصادر الخاصة بالهيئات المحلية ومجالس الخدمات ولم تشمل أي معلومات من الشركاء الآخرين مثل الصحة والبيئة والزراعة، لإنعدام التنسيق في هذا المجال.

السياسة (١٩): تطوير وتعزيز نُظم الرقابة الإدارية والمالية والبيئية

تشكل النُظم الرقابية لقطاع النفايات من مجموعة من النُظم المتكاملة لضمان الإدارة السليمة والمتكاملة لإدارة النفايات الصلبة، تتم بناءً على القوانين والأنظمة والمعايير المرعية، وتشمل هذه النُظم الرقابة الداخلية التي هي مسؤولية مقدم الخدمة، والرقابة الخارجية التي هي مسؤولية الجهات الرقابية الحكومية.

تعتمد النُظم الرقابية على مؤشرات للرقابة البيئية والفنية والمالية وفاعلية الأداء، وترتبط بنُظم المعلومات الدقيقة والخطط للتمكن من قياس تحقيق الأهداف وقياس كفاءة منظومة إدارة النفايات الصلبة، من خلال المؤشرات المحددة التي يجب تطويرها، إن النظم الرقابية يجب أن تتضمن التحليل الهادف للبيانات التي يتم جمعها وتحليلها وتحديد إستخداماتها وإصدار التقارير الدورية والدراسات المعمقة التي توفر معطيات أساسية للتخطيط ولإتخاذ القرارات المناسبة. ويجب أن تتم أيضاً لمعرفة مدى الإلتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة وسلامة الإجراءات المعمول بها.

إن من أهم أدوات الرقابة هو التدقيق البيئي والفني والمالي والذي يجب عمله بشكل دوري ومستمر، ولذلك لابد من عمل دليل لإجراءات الرقابة الداخلية والخارجية وأن يتم وضع خطة رقابية لكل مقدم خدمة أو منشأة تابعة له.

٣,٤ التدخلات الإستراتيجية

لتحقيق السياسات التسعة عشر المشار إليها آنفاً والتي حددتها الإستراتيجية، تم بلورة وتحديد عدداً من التدخلات الإستراتيجية التي يوضحها الجدول رقم (١) والذي يوضح بدوره إرتباط هذه التدخلات بالسياسات المختلفة التي سيفضي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية.

٥. تنفيذ الإستراتيجية والمتابعة والتقييم

حددت الإستراتيجية السابقة أدوار ومسؤوليات المؤسسات والسلطات ذات العلاقة في تنفيذ التدخلات الإستراتيجية التي تم التوافق عليها من قبل كافة الأطراف ذات الصلة في ورشة العمل النهائية لإعداد الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة ٢٠١٠-٢٠١٤. وبناءاً عليها والإستئناس بما أُعتمد في الإستراتيجية السابقة تم إعتداد الجهات الرئيسة المنفذة المبينة في الجدول رقم (١) والتي هي ملزمة بتنفيذ التدخلات بالتنسيق والتعاون الوثيق مع المؤسسات والسلطات الاخرى الشريكة ذات العلاقة.

وبهدف وضع الإستراتيجية موضع التنفيذ خلال فترة الست سنوات القادمة (بنهاية العام ٢٠٢٢) ينبغي تطوير خطط تنفيذية تحدد أولويات البرامج والأنشطة والمسؤوليات المفصلة للجهة المنفذة وللأطراف الشريكة، والفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ، والتمويل اللازم وفق آليات تمويل ملائمة تضمن توفر الموازنات المطلوبة. وفي هذا الإطار على اللجنة الوطنية المناط بها تنفيذ الإستراتيجية تحويل التدخلات الواردة في الجدول رقم (١) إلى خطط تنفيذية تفصيلية سنوية يتم إعدادها بالتتابع، يتم فيها الأخذ بالأولويات وفترات التنفيذ وحجم التمويل ومصدره وكل المعلومات الضرورية للتنفيذ.

كما وينبغي تحديد آليات وإجراءات المتابعة والرقابة وفق المؤشرات التي وضعتها الإستراتيجية على مستوى الأهداف والسياسات والتدخلات التي سيتم بمقتضاها قياس مدى تحقيق الإستراتيجية لأهدافها الوطنية ومستوى الإنجاز والأداء على المستويات الاخرى والمبينة في جدول رقم (٢).

ومن أجل تحقيق ذلك، ونظراً لتداخل مجالات وقضايا إدارة النفايات الصلبة مع العديد من القطاعات الاخرى، وفي ظل عدم وجود مسؤولية حصرية لإدارة النفايات الصلبة لأي من المؤسسات والسلطات الوطنية وتعدد الأطراف المنفذة لها، فإنه من الضروري تحديد جهة تمثّل بها الأطراف الرئيسية ذات العلاقة تُوكل لها صلاحيات الإشراف الشمولي على تنفيذ الإستراتيجية، مع التزام كل من الأطراف الشريكة بتنفيذ جزئياتها من الإستراتيجية والخطط التنفيذية والمتمثلة في اللجنة الوطنية وذلك بتكليفها متابعة تنفيذ الإستراتيجية بعد إقرارها.

ليكون من ضمن صلاحيات هذه اللجنة وضع التوجيهات والإجراءات الضرورية التي تضمن إتباع أساليب منظمة وممنهجة للمتابعة والتقييم، وتحديث وتعديل الإستراتيجية والخطط التنفيذية وفق مقتضيات الحاجة، ومها يواكب المتغيرات والمستجدات السياسية والاقتصادية والإجتماعية على الأراضي الفلسطينية والحفاظ على آليات تنسيق وتعاون فاعلة بين كافة الأطراف ذات الصلة بعمليات التنفيذ وإستمرارية النهج التشاركي.

في نهاية سنة ٢٠٢٢ يجب تقييم التقدم الناتج عن تطبيق الخطة الإستراتيجية وفق ما توصلت إليه من نتائج وفق الأهداف المحددة التالية:

جدول يبين الوضع الحالي والوضع المستقبلي بعد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في عام ٢٠٢٢:

الإنجاز	الوضع سنة ٢٠١٧	الوضع سنة ٢٠٢٢
نسبة المواد المعاد تدويرها	اقل من ١%	٣٠%
نسبة تحويل النفايات العضوية الى كمبوست متدني الجودة لاجراض التغطية	٢,٥%	١٥%
تغطية المناطق السكانية	٩٥%	١٠٠%
تغطية مجالس الخدمات المشتركة للخدمة	٧٦%	١٠٠%
الفصل المنزلي	٠%	٢٠%
تغطية المكبات الصحية	٥٣%	١٠٠%

الجدول:

جدول رقم (١):
التدخلات الإستراتيجية ومسؤولية المؤسسات الرئيسية
المنفذة

جدول رقم (١): التداخلات الاستراتيجية ومسؤولية المؤسسات الرئيسية المنفذة

المؤسسات الرئيسية المنفذة	التدخلات ٢٠١٧-٢٠٢٢	السياسات	الأهداف الاستراتيجية
- وزارة الحكم المحلي - وزارة الحكم المحلي - سلطة جودة البيئة - وزارة الحكم المحلي - سلطة جودة البيئة - سلطة جودة البيئة - وزارة الحكم المحلي - وزارة الحكم المحلي - اللجنة الوطنية - كل حسب اختصاصه - مجلس الوزراء - اللجنة الوطنية - مجلس الوزراء - اللجنة الوطنية	- وضع نظام لإدارة متكاملة للنفايات الصلبة في فلسطين - وضع نظام لإدارة النفايات الخاصة - وضع نظام مالي وتعرفة للنفايات الصلبة - اعتماد ونشر المسودة الخاصة بقاءة وتصنيفات النفايات الخطرة - اعتماد نظام إدارة النفايات الخطرة - وضع نظام موظفي مجالس الخدمات المشتركة - عمل دراسة لواقع مخلفات البناء والهدم - وضع المواصفات والمقاييس اللازمة لمختلف العمليات الخاصة بإدارة النفايات الصلبة - إعداد التعليمات والأدلة اللازمة لتنفيذ الأنظمة والقوانين ذات العلاقة - تعزيز دور اللجنة الوطنية (المشكلة من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة) كإطار مؤسسي ومرجعية عليا لإدارة النفايات الصلبة - مراجعة وتعديل الأوصاف الوظيفية للوحدات ذات الصلة في المؤسسات المعنية بما يتوافق مع الإطار التنظيمي العام ورفعها بالوارد البشرية الملائمة والكافية	- تطوير وتحديث الإطار التشريعي لدعم الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة - تقوية الإطار التنظيمي للمؤسسات الوطنية وتعزيز أدوارها التكاملية بحال إدارة النفايات الصلبة	إطار تشريعي وتنظيمي فاعل وعصري لإدارة النفايات الصلبة

المؤسسات الرئيسية المنفذة	الندخلات ٢٠١٧-٢٠٢٢	السياسات	الأهداف الإستراتيجية
- وزارة الحكم المحلي	إقامة مركز للتدريب والتأهيل والتوعية للعاملين في قطاع النفايات الصلبة وذوي العلاقة	تعزيز بناء القدرات والخبرات المؤسسية في إدارة النفايات الصلبة	مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها
- سلطة جودة البيئة	بناء قدرات وتزويد الإمكانات والمستلزمات لموظفي الرقابة والتفتيش على المكبات الصحية وأنشطة إدارة النفايات الصلبة في سلطة جودة البيئة		
- اللجنة الوطنية (كل وزارة أو سلطة فيما يخص عملها، حسب الأدوار والمسؤوليات)	التشبيك مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالنفايات الصلبة والمشاركة في فعاليتها مثل ISWA و SWEEP-net وغيرها		
- وزارة الحكم المحلي	دعم قدرات مجالس الخدمات المالية والفنية وتجهيزها بما يلزم من آليات ومعدات وتجهيزات لتمكينها من النمو والتطور وتقديم الخدمات		
- وزارة الحكم المحلي	عمل دراسة تقييمية لواقع القطاع غير الرسمي في إدارة النفايات الصلبة وآلية دمجها وتنظيمه بما يعزز منظومة إدارة النفايات الصلبة		
- وزارة الحكم المحلي	وضع دليل عمل لمجالس الخدمات المشتركة ومقدمي الخدمة		
- وزارة الحكم المحلي	تدريب وتأهيل العاملين في القطاع وبناء قدراتهم وفق خطة مستمرة لبناء القدرات		
- وزارة الحكم المحلي	وضع خطط مالية وإدارية وفنية سنوية وتشغيلية مبنية على الإستخدام الأمثل للمصادر والوقت من قبل مقدمي الخدمات		
- وزارة الحكم المحلي	دراسة الجدوى الاقتصادية لعمليات الفصل المنزلي والتدوير للنفايات وفق الأهداف المحددة للخطة		
- وزارة الحكم المحلي	وضع نظام للرقابة والمتابعة على مختلف العمليات التشغيلية اليومية وفق المعايير المطبقة		
- وزارة الحكم المحلي	إقامة محطات للصيانة وإصلاح الآليات لدى كل مقدم خدمة		
- وزارة الحكم المحلي	إيجاد مقرات دائمة تشمل المكاتب والمستودعات ولمواقف لكل مجلس خدمات		
- وزارة الحكم المحلي	إيجاد محطات لفصل النفايات وتدويرها وإنتاج الدبال في مكبات النفايات الصحية ومحطات الترحيل بناءً على الجدوى من ذلك		
- وزارة التربية والتعليم العالي	تكوين وتدريب طواقم الصحة المدرسية في المواضيع المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة وإعادة التدوير		

المؤسسات الرئيسية المنفذة	التدخلات ٢٠١٧-٢٠٢٢	السياسات	الأهداف الإستراتيجية
- وزارة الحكم المحلي	وضع أدوات تخطيطية لمقدمي الخدمة وتحسين التخطيط في عمليات إدارة النفايات الصلبة لتشمل كافة المواطنين تشمل كافة التجمعات النفايات الصلب لتوسعة نطاق خدمات الجمع والنقل لتشمل كافة التجمعات العمرانية	دعم وتعزيز النظم الحالية لإدارة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة لتحسين فاعلية وجودة الخدمات وتوفيرها لكافة المواطنين	إدارة فاعلة وأمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة
- وزارة الحكم المحلي	وضع دليل للإجراءات الإدارية والمالية والفنية الخاصة بمقدمي الخدمة يشمل ذلك معايير الحد الأدنى المطلوب توفيرها لدى مقدمي الخدمة		
- وزارة الحكم المحلي	وضع معايير ومؤشرات لقياس مستوى الخدمة والحد الأدنى المطلوب توفيره من مقدمي الخدمة		
- سلطة جودة البيئة	وضع المعايير والمواصفات البيئية الخاصة بمكبات النفايات الصحية ومحطات الترحيل وتعميمها		
- وزارة الحكم المحلي	إنشاء وتشغيل مكب رمون الصحي		
- وزارة الحكم المحلي	إنشاء وتشغيل مكب الفاخوري في جنوب قطاع غزة		
- وزارة الحكم المحلي	إنشاء محطات الترحيل اللازمة (ضمن خطة شاملة) في محافظات القدس وقلقيلية وزابلس وجنين وطوباس وسلفيت ورام الله وأريحا والأغوار وفي محافظات قطاع غزة	التخلص الآمن والفاعل والكفؤ من النفايات الصلبة في مكبات صحية إقليمية كافية تخدم كافة التجمعات العمرانية أو بطرق تكنولوجية حديثة ملائمة	
- وزارة الحكم المحلي	تطوير مكب صحي في حجر الديك ليخدم محافظتي الشمال وغزة في قطاع غزة		
- وزارة الحكم المحلي	عمل دراسات للتخلص من النفايات بطرق تكنولوجية حديثة وعمل مشاريع تجريبية		
- اللجنة الوطنية	ووضع خطة شاملة لإدارة النفايات الصلبة على المستوى الوطني بما فيها تحديد أساليب ومواقع التخلص منها		
- وزارة التربية والتعليم العالي	التخلص الآمن من النفايات الصلبة في المدارس		

المؤسسات الرئيسية المنفذة	التدخلات ٢٠١٧-٢٠٢٢	السياسات	الأهداف الإستراتيجية
- وزارة التربية والتعليم العالي	وجود حاويات خاصة بالهيئات المحلية على مسافة لا تقل عن ٥٠ متراً من أسوار المدرسة		الاستدامة والكفاءة المالية لخدمات وأنشطة إدارة النفايات الصلبة
- وزارة التربية والتعليم العالي	اعتماد سياسة التدوير في المدارس إصدار تعليمات إدارية تعزز إعادة التدوير		
- وزارة الحكم المحلي - سلطة جودة البيئة	إعداد دراسات بحثية للتقليل وتدوير النفايات الصلبة تتضمن تحديد أنواع النفايات التي يمكن تقليلها أو تدويرها وتحدد أدوات التطبيق والتسويق وتشجيع الإستثمار فيها وتعميم نتائجها		
- وزارة الحكم المحلي - سلطة جودة البيئة	إعداد دراسات بحثية حول إمكانية تقليل إنتاج النفايات الصلبة وتطبيق مفاهيم التدوير وإعادة الإستخدام والمعالجة وإنتاج الطاقة والأدوات المطاوعة لتطبيق ذلك		
- وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع اعضاء اللجنة الوطنية	وضع خطة وطنية لخفض وإعادة التدوير والإستخدام والإسترداد تشمل الفصل من المصدر وإقامة مشاريع تجريبية تشمل النفايات الصلبة المنزلية والزراعية والخاصة بالتعاون مع القطاع الخاص	تشجيع سياسات وأساليب خفض كميات النفايات الصلبة وتدويرها وإعادة إستخدامها وإنتاج الطاقة قبل التخلص النهائي في المكبات الصحية الإقليمية	
- وزارة الحكم المحلي - وزارة الإقتصاد الوطني - سلطة جودة البيئة	وضع دليل إرشادي لمتطلبات طرق وأساليب فصل النفايات والحد منها وإعادة الإستخدام والتدوير وإنتاج الطاقة والعمل على تطبيقه وتعميمه		
- وزارة الإقتصاد الوطني	تطبيق مشاريع تجريبية نموذجية لخفض كميات النفايات الصلبة بإستخدام تقنية الإنتاج النظيف في القطاع الصناعي وتعميم النتائج		
- وزارة الحكم المحلي - وزارة الحكم المحلي	تنفيذ تجارب في إنتاج الدبال على المستوى المنزلي والمركزي		
- وزارة الحكم المحلي	تقييم البدائل وتحديد البدائل الأنسب لطرق خفض النفايات المخصصة للطمر في فلسطين (بما فيها إنتاج الدبال وتحويل النفايات الى طاقة الخ)		

الأهداف الاستراتيجية	السياسات	التدخلات ٢٠١٧-٢٠٢٢	المؤسسات الرئيسية المنفذة
	منع استخدام مكبات النفايات العشوائية وإغلاقها و/أو إعادة تأهيل مواقعها تدريجياً للحد من آثارها السلبية على الصحة والبيئة	إعتماد المعايير والتوجيهات العامة والإجراءات لإغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية	- وزارة الصحة - اللجنة الوطنية
		وفق دراسة يتم إعدادها في إطار برنامج وطني وبالتنسيق مع جميع الشركاء	- وزارة الحكم المحلي
		تقييم فرص المشاركة في عملية التنمية النظمية التي تتعلق بالغازات المنبعثة من المكبات الصحية الإقليمية وإيجاد الآليات اللازمة للاستفادة من الإثنيات الدولية	- سلطة جودة البيئة
		إعداد دراسة لبحث خيارات التقليل من انبعاث غاز الميثان وثاني أكسيد الكربون ووضع معايير لجمع ومعالجة واستخدام الغازات المنبعثة من المكبات الصحية	- سلطة جودة البيئة
		إقامة نظام لجمع الغازات المنبعثة من المكبات الصحية وإستغلالها لإنتاج الطاقة وفق المعايير التي يتم إعدادها	- وزارة الحكم المحلي - سلطة الطاقة
		بناء وتشغيل المحطات اللازمة لتحويل الغازات المنبعثة من مكبي بطا والمبنا إلى طاقة كهربائية	- وزارة الحكم المحلي - سلطة الطاقة
		تطوير قاعدة بيانات حول تكلفة إدارة النفايات الصلبة (Data Book)	- وزارة الحكم المحلي
		مقارنة تكلفة إدارة النفايات الصلبة لكل طن بين المجالس والمدن المختلفة	- وزارة الحكم المحلي
		تحديد أسباب الفرق في التكاليف وإقتراح آليات لتقليل التكلفة لكل حالة	- وزارة الحكم المحلي
		تطوير منظومة تشمل حلول وآليات فاعلة لجباية الرسوم من المستخدمين لتحقيق إسترداد التكلفة	- وزارة الحكم المحلي
	تقليل تكلفة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة	عمل مراكز تكلفة بكافة العمليات في إدارة النفايات الصلبة وعمل دليل بذلك	- وزارة الحكم المحلي
		إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في كافة عمليات إدارة النفايات الصلبة بما يحقق تخفيض الكلفة والحفاظ على البيئة بناءً على دراسات يتم إعدادها لهذا الغرض	- مقدمو الخدمة
		وضع أنظمة داخلية مالية لمقدمي الخدمات تستند على الأنظمة والقوانين الوطنية وتحقق المتطلبات المحلية تشمل الرسوم والجمع والإجراءات المالية	- وزارة الحكم المحلي
		إقامة مشاريع مُدرة للدخل لدى مقدمي الخدمة تشمل إعادة التدوير وإنتاج الطاقة	- وزارة الحكم المحلي

المؤسسات الرئيسية المنفذة	التدخلات ٢٠١٧-٢٠٢٢	السياسات	الأهداف الإستراتيجية
- سلطة جودة البيئة	وضع خطة وطنية شاملة لإدارة النفايات الخطرة تشمل مسؤولية المنتج والجمع والنقل والتخزين والتخلص من النفايات الخطرة	إيجاد نظم ملائمة وموحدة لجرد وتتبع النفايات الخطرة، توفر المعلومات الضرورية، ووضع نظم سليمة وآمنة لإدارتها (فرز وجمع ونقل وتخلص)	آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة
- سلطة جودة البيئة	وضع نظام تتبع للنفايات الخطرة		
- سلطة جودة البيئة	إقامة وتشغيل منشآت خاصة للتخلص من النفايات الخطرة		
- وزارة الحكم المحلي	إقامة محطات لمعالجة النفايات الطبية قبل التخلص منها	إدارة النفايات الطبية بشكل صحي وسليم وذلك وفق مبدأ "الملوث يدفع" للحد من أثرها السلبي على الصحة والبيئة	
- وزارة الصحة	وضع خطة شاملة تفصيلية لإدارة النفايات الطبية (لجمعها ومعالجتها والتخلص منها ومؤشرات وخطط الرقابة والمتابعة وبناء القدرات)		
- وزارة الصحة	وضع دليل إرشادي لجمع وفصل ونقل ومعالجة وتدوير والتخلص من مخلفات البناء والهدم والإطارات وغيرها من النفايات الخاصة وتعليمه وتطبيقه	إدارة النفايات الخاصة بشكل يضمن الحفاظ على الصحة والبيئة	
- اللجنة الوطنية	وضع نظام لإدارة النفايات الخاصة		
- وزارة الحكم المحلي	تنفيذ مشاريع نموذجية بهجاء إعادة استخدام وتدوير إطارات السيارات المستخدمة وتدوير النفايات الإنشائية بالتعاون مع القطاع الخاص		
- وزارة الحكم المحلي	توفير الحوافز البيئية الاستثمارية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في إدارة النفايات الصلبة	زيادة الوعي ووضع الأسس والإجراءات اللازمة لإيجاد بيئة استثمارية تمكينية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار	
- الإقتصاد الوطني	إدارة النفايات الصلبة		
- وزارة الحكم المحلي	إعداد دليل إرشادي لمشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات النفايات الصلبة تشمل الفرص وأشكال العقود ومنهجيات المشاركة وتنظيمها		زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة
- وزارة الحكم المحلي	بناء القدرات في مجالات العقود والعطاءات والشراكة والإدارة المالية والشراكة بين القطاعين العام والخاص وكل ما يتعلق بالاستثمار ومشاركة القطاع الخاص		
- وزارة الحكم المحلي	بناء القدرات في مجالات العقود والعطاءات والشراكة والإدارة المالية والشراكة بين القطاعين العام والخاص وكل ما يتعلق بالاستثمار ومشاركة القطاع الخاص		

المؤسسات الرئيسية المنفذة	الندخلات ٢٠١٧-٢٠٢٢	السياسات	الأهداف الاستراتيجية
- المؤسسات الأعضاء في اللجنة الوطنية كل حسب اختصاصه - الأعضاء في اللجنة الوطنية - وزارة الحكم المحلي - وزارة التربية والتعليم العالي - سلطة جودة البيئة - وزارة الحكم المحلي - سلطة جودة البيئة - كل فيما يخصه	- إعداد وتنفيذ برامج وخطط للتوعية المجتمعية وللهيئات المحلية في مختلف جوانب وآثار وسلوكيات التعامل مع النفايات الصلبة - تنفيذ وتعزيز التوعية والمشاركة المجتمعية لدى مقدمي الخدمة والدوائر الحكومية ذات العلاقة - إدخال التوعية والسلوكيات في مختلف المجالات والقضايا المتعلقة بالنفايات الصلبة في المناهج للمدارس ورياض الأطفال والتعاون مع الجامعات في الدراسات الخاصة بالنفايات الصلبة والأبحاث وذلك بخلق الآليات المناسبة لتحقيق ذلك - تنفيذ برامج وحملات مشتركة مع مؤسسات المجتمع المدني لتوعية القطاع غير الرسمي في الجوانب الفنية والصحية والبيئية المتعلقة بالنفايات الصلبة - خلق منابر للحوار ومشاركة ما بين القطاع العام والخاص والأهلي	تعميق الوعي والمعرفة البيئية المجتمعية والمؤسسية بقضايا النفايات الصلبة وآثارها	مجتمع أكثر وعياً ومشاركة

المؤسسات الرئيسية المنفذة	التدخلات ٢٠١٧-٢٠٢٢	السياسات	الأهداف الإستراتيجية
- وزارة الحكم المحلي	وضع منظومة لإدارة المعلومات تحدد مصادر المعلومات والبيانات ونظم جمعها وتوثيقها وتدقيقها وتحديثها وتحليلها وآليات التنسيق وتبادل المعلومات ورفع التقارير	تأسيس قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة	نظم فاعلة للمعلومات والرقابة
- وزارة الحكم المحلي	تطبيق مشروع تجريبي لإستخدام نظام المعلومات الجغرافية في إدارة النفايات الصلبة في كافة مجالس الخدمات المشتركة		
- كل فيما يخصه	فحص وتطوير آليات وإجراءات الرقابة على إلتزام الجهات المعنية بالقوانين والمواصفات والمعايير بما يشمل آليات وإجراءات التفتيش الدوري وإعداد ورفع التقارير ما بين المستويات المختلفة		
- وزارة الحكم المحلي - سلطة جودة البيئة - وزارة الصحة	وضع دليل وخطط لإدارة الرقابة والمتابعة السنوية لمقدمي الخدمة تشمل مؤشرات الرقابة والتفتيش ومتطلبات الرقابة الداخلية والخارجية ومسؤولية الجهات الرقابية		
- كل حسب اختصاصه	تطوير الإجراءات والأدوات والآليات المتبعة لمراقبة ومتابعة تأثير النفايات على الجوانب الصحية والزراعية والمصادر الطبيعية وعناصر البيئة المختلفة	تطوير وتعزيز نظم الرقابة الإدارية والمالية والبيئية	
- سلطة جودة البيئة	تطوير وبناء قدرات طواقم الرقابة والتفتيش في سلطة جودة البيئة في مجال النفايات الصلبة وتوفير ما يلزم من أدوات ومعدات ومستلزمات		
- وزارة الحكم المحلي	عمل تدقيق دوري من قبل مدقق خارجي على أعمال مقدمي الخدمة يشمل النواحي الإدارية والفنية والمالية والبيئية ورفعها إلى الجهات ذات العلاقة		
- وزارة الحكم المحلي	توثيق كافة المعلومات الرقابية من قبل مقدمي الخدمة وعرضها على الجهات الرقابية عند الطلب		

المؤسسات الرئيسية المنفذة	الندخلات ٢٠١٧-٢٠٢٢	السياسات	الأهداف الإستراتيجية
وزارة التربية والتعليم العالي	تنفيذ البرامج والأنشطة المتعلقة برفع مستوى المعرفة والوعي البيئي بالقضايا البيئية ذات العلاقة بالنفايات الصلبة (في مجال خفض كميات النفايات، إعادة الاستخدام والتدوير) في أنشطة التعليم الصيفية واللاصفية	رفع الوعي البيئي لدى الطلبة وتنمية التوجهات والمهارات في المجالات المتعلقة بخفض كميات النفايات الصلبة وإعادة التدوير. توفير المعدات والأدوات الخاصة بإكساب الطلبة المعرفة والمهارات اللازمة لإعادة تدوير النفايات الصلب. (مثل معدات إعادة التدوير، براميل الكومبست (الكومبوستر))	
	الإهتمام بالبحث البيئي والتطبيقي في مجال النفايات الصلبة		
	إدماج مفاهيم إدارة النفايات الصلبة في المناهج الفلسطينية في المدارس والجامعات بطريقة متكاملة ومنظمة		
	تعزيز ثقافة إدارة النفايات الصلبة لدى كافة فئات المجتمع المدرسي من خلال الفعاليات والأنشطة		
	تضمين البعد البيئي في الأنشطة والفعاليات المدرسية والجامعية		
	تشجيع البناء الأخضر وإعتماد سياسة المدارس الخضراء		
	تبني ودعم نشاطات ومشاريع طلابية بيئية ذات علاقة بالنفايات الصلبة		
	تعزيز الشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة		
	إعداد الأدلة المساندة والتثقيفية في مجال النفايات الصلبة		
	إنشاء أندية بيئية مدرسية		
	تفعيل ما جاء في سياسة البيئة المدرسية بخصوص إدارة النفايات الصلبة		

جدول رقم (٢):
مؤشرات المتابعة والتقييم

[illegible]

مؤشرات قياس التداخلات	التداخلات	مؤشرات قياس السياسات	السياسات	مؤشرات قياس الأهداف	الأهداف الإستراتيجية
عدد مراكز التدريب	إقامة مراكز للتدريب والتأهيل والتوعية للعاملين في قطاع النفايات الصلبة وذوي العلاقة	- توفر المراكز المتخصصة - بناء القدرات ب مجال إدارة النفايات الصلبة - عدد إنجازات التعاون مع المؤسسات / المراكز المحلية والإقليمية والدولية - عدد برامج التدريب المنفذة - نسبة الكوادر المؤهلة والمدرية وفق الاحتياجات والأولويات - قيمة الإستثمار في التجهيزات لدى الهيئات المختصة	تعزيز بناء القدرات والخبرات المؤسسية في إدارة النفايات الصلبة	- الخبرات والقدرات والمعرفة المؤسسية متوفرة وكافية لإنجاز مهام إدارة النفايات الصلبة ٨٠٪ من الكوادر العاملة في المؤسسات الوطنية تلقت تدريباً في المجالات المختلفة لإدارة النفايات الصلبة - كافة التجهيزات والمعدات اللازمة التي وفرت ملائمة لإحتياجات الهيئات المختصة لتنفيذ الإستراتيجية	مؤسسات قوية وقادرة على القيام مهامها
برامج سنوية لبناء القدرات مُعدة ومُنفذة	بناء قدرات وتوفير الإمكانيات والمستلزمات لموظفي الرقابة والتفتيش على المكبات الصحية وأنشطة إدارة النفايات الصلبة في سلطة جودة البيئة				
عدد الشراكات مع المؤسسات والمراكز الإقليمية والدولية	التشبيك مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالنفايات الصلبة والمشاركة في فعاليات مثل ISWA و SWEEP-net وغيرها				
برامج سنوية وخطط لدعم قدرات المجالس فيياً	دعم قدرات مجالس الخدمات المالية والفنية وتجهيزها بما يلزم من آليات ومعدات وتجهيزات لتمكينها من النمو والتطور وتقديم الخدمات				
دراسة تقييمية لواقع قطاع النفايات	عمل دراسة تقييمية لواقع القطاع غير الرسمي في إدارة النفايات الصلبة وآلية دمجها وتنظيمه بها يعزز منظومة إدارة النفايات الصلبة				
دليل مُعتمد لعمل مجالس الخدمات المشتركة	وضع دليل عمل لمجالس الخدمات المشتركة ومقدمي الخدمة				

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأهداف	السياسات	مؤشرات قياس السياسات	التدخلات	مؤشرات قياس التدخلات
مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها (تتمة)				تدريب وتأهيل العاملين في القطاع وبناء قدراتهم وفق خطة مستمرة لبناء القدرات	خطة سنوية مُعدة ومُنفذة
				وضع خطط مالية وإدارية وفتية سنوية وتشغيلية مبنية على الاستخدام الأمثل للمصادر والوقت من قبل مقدمي الخدمات	خطط سنوية مُعدة ومُنفذة
				دراسة الجدوى الاقتصادية لعمليات الفصل المنزلي والتدوير للنفايات وفق الأهداف المحددة للخطة	وجود دراسات تبين الجدوى الاقتصادية
				وضع نظام للرقابة والمتابعة على مختلف العمليات التشغيلية وفق المعايير المطبقة	نظام مصداق عليه ومُطبق
				إقامة محطات للصيانة وإصلاح الآليات لدى كل مقدم خدمة	عدد محطات الصيانة
				إيجاد مقرات دائمة تشمل المكاتب والمستودعات والمواقف لكل مجلس خدمات	عدد مقرات ومكاتب مجالس الخدمات
				إيجاد محطات لفصل النفايات وتدويرها وإنتاج الدبال في مكبات النفايات الصحية ومحطات الترحيل بناءً على الجدوى من ذلك	عدد محطات فصل النفايات وتدويرها وإنتاج الدبال
				تمكن وتدريب طواقم الصحة المدرسية في المواضيع المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة وإعادة التدوير	عدد المتدربين

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قياس الأهداف	السياسات	مؤشرات قياس السياسات	التدخلات	مؤشرات قياس التدخلات
إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة	- السكان - تقارير نصف سنوية للرقابة على فاعلية جمع ونقل النفايات الصلبة - وجود 4 مكبات صحية على الأقل للتخلص الآمن من النفايات الصلبة - خدمات التخلص من النفايات الصلبة في مكبات صحية تغطي 100٪ من السكان - توفر تصور وطني بعيد المدى للتخلص من النفايات الصلبة - كافة البلديات ومجالس الخدمات المشتركة وفرت خطط لإدارة جمع ونقل النفايات الصلبة - حلول نموذجية للتقليل من النفايات الصلبة ذات جدوى إقتصادية وإجتماعية - خدمات الجمع والنقل تغطي 100٪ من كمية النفايات التي تم تدويرها في 5 سنوات	دعم وتعزيز النظم الصحية لإدارة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة لتحسين فاعلية وجودة الخدمات وتوفيرها لكافة المواطنين	- نسبة تغطية خدمات جمع ونقل النفايات التحسن في دورية جمع ونقل النفايات - عدد الخطط الملتزمة والمُنفذة لجمع ونقل النفايات الصلبة - عدد التقارير السنوية للرقابة على الفاعلية	- وضع أدوات تخطيطية لمقدمي الخدمة وتحسين التخطيط في عمليات إدارة النفايات الصلبة - وضع دليل للإجراءات الإدارية والمالية والفنية الخاصة بمقدمي الخدمة يشمل ذلك معايير الحد الأدنى المطلوب توفيرها لدى مقدمي الخدمة - وضع معايير ومؤشرات لقياس مستوى الخدمة والحد الأدنى المطلوب توفيره من مقدمي الخدمة - وضع المعايير والمواصفات البيئية الخاصة بمكبات النفايات الصحية ومحطات الترحيل وتعميمها - إنشاء وتشغيل مكب رمون الصحي - إنشاء وتشغيل مكب الفاخوري في جنوب قطاع غزة - إنشاء محطات الترحيل اللازمة (ضمن خطة شاملة) في محافظات القدس وقلقيلية وزابلس وجنين وطوباس وسلفيت ورام الله وأريحا والأغوار وفي محافظات قطاع غزة	- وجود خطط تطويرية - توفر دليل الإرشادات - مؤشرات قياس الفاعلية مُطورة ومُعَممة - مواصفات ومعايير التخلص من النفايات الصلبة مُعدة ومُطبقة - مكب رمون الصحي تم إنشاؤه وتشغيله - مكب الفاخوري الصحي تم إنشاؤه وتشغيله - عدد محطات الترحيل المُنشأة

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأهداف	السياسات	مؤشرات قياس السياسات	التدخلات	مؤشرات قياس التدخلات
الأهداف الاستراتيجية	إدارة فاعلة وأمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة (تتمة)	تشجيع سياسات وأساليب خفض كميات النفايات الصلبة وتدويرها وإعادة إستخدامها وإنتاج الطاقة قبل التخلص النهائي في المكبات الصحية الإقليمية	- نسبة الزيادة في الكميات التي يتم فرزها سواء في المنزل أو محطات الترحيل أو المكبات الصحية - عدد المشاريع المنفذة بالتعاون مع القطاع الخاص لخفض كميات النفايات الصلبة - عدد المشاريع المنفذة في القطاع الصناعي بإستخدام تقنية الإنتاج النظيف	توفر دراسات بحثية للتقليل والتدوير من النفايات الصلبة تتضمن تحديد أنواع النفايات التي يمكن تقليلها أو تدويرها وتحدد أدوات التطبيق والتسويق وتشجيع الإستثمار فيها وتعميم نتائجها	توفر دراسات بحثية وخطة تنفيذية للإستثمار في مجال تدوير النفايات الصلبة
				إعداد دراسات بحثية حول إمكانية تقليل إنتاج النفايات الصلبة وتطبيق مفاهيم التدوير وإعادة الإستخدام والمعالجة وإنتاج الطاقة والأدوات المطلوبة لتطبيق ذلك	عدد الدراسات أو الأبحاث
				وضع خطة وطنية لخفض وإعادة التدوير والإستخدام وإنتاج الطاقة تشمل الفصل من المصدر وإقامة مشاريع تجريبية تشمل النفايات الصلبة المنزلية والزراعية والخاصة بالتعاون مع القطاع الخاص	وجود خطة وطنية شاملة
				وضع نظام حوافز للمشاريع والمؤسسات التي تعتمد تخفيض و/أو إعادة إستخدام و/أو تدوير أو إنتاج الطاقة (حوافز بيئية وإقتصادية)	نظام حوافز مُقر عدد المستفيدين من نظام الحوافز
				وضع دليل إرشادي لمتطلبات وطرق وأساليب فصل النفايات والحد منها وإعادة الإستخدام والتدوير وإنتاج الطاقة والعمل على تطبيقه وتعميمه	توفر دليل إرشادي
				تطبيق مشاريع تجريبية نموذجية لخفض كميات النفايات الصلبة بإستخدام تقنية الإنتاج النظيف في القطاع الصناعي وتعميم النتائج	توفر خطط لتطبيق وتقويل وتقييم مثل هذه المشاريع

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قياس الأهداف	السياسات	مؤشرات قياس السياسات	التدخلات	مؤشرات قياس التدخلات
				تنفيذ تجارب في إنتاج الدبال على المستوى المنزلي والمركزي تقييم البدائل وتحديد البدائل الأنسب لطرق خفض النفايات المخصصة للطمر في فلسطين (بما فيها إنتاج الدبال على المستوى المنزلي والمركزي وتحويل النفايات الى طاقة الخ) اعتماد المعايير والتوجيهات العامة والإجراءات لإغلاق و/ أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية	عدد تجارب إنتاج الدبال على المستويين عدد الدراسات الخاصة ببدائل طرق خفض النفايات معايير وإجراءات إغلاق و/ أو إعادة تأهيل مواقع المكبات المعتمدة والمستخدمة كافة المكبات العشوائية تم إغلاقها و/ أو إعادة تأهيلها في الضفة الغربية وقطاع غزة
		منع استخدام مكبات النفايات العشوائية وإغلاقها و/ أو إعادة تأهيل مواقعها تدريجياً للحد من آثارها السلبية على الصحة والبيئة	- عدد المكبات العشوائية التي تم إغلاقها - عدد مواقع المكبات العشوائية التي تم إغلاقها و/ أو إعادة تأهيلها	إستكمال إغلاق و/أو إعادة تأهيل كافة المكبات العشوائية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق دراسة يتم إعدادها في إطار برنامج وطني وبالتنسيق مع جميع الشركاء تقييم فرص المشاركة في عملية التنمية النظمية بما يتعلق بالغازات المنبعثة من المكبات الصحية الإقليمية وإيجاد الآليات اللازمة للإستفادة من الإلتفاتات الدولية	عدد الدراسات التي تقيم فرص واليات للمشاركة في عملية التنمية النظمية والإلتفاتات الدولية دراسة بحثية معدة معايير متوفرة معتمدة إقرار نظام لجمع الغازات إنشاء وتشغيل المحطات عدد المدارس التي تطبق برنامج للتخلص من النفايات
		تقليل إنبعاث غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة النفايات الصلبة للحد من تأثيرها على التغير في المناخ وإستغلالها	- نسبة المكبات الصحية التي إتبعت حلولاً لخفض الغازات المنبعثة - عدد المكبات التي إستفادت من عوائد الكربون - وجود دراسة للتقليل من إنبعاث الغازات	إقامة نظام لجمع الغازات المنبعثة من المكبات الصحية وإستغلالها لإنتاج الطاقة وفق المعايير التي يتم إعدادها وإعتمادها بناء وتشغيل المحطات اللازمة لتحويل الغازات المنبعثة من مكبي يطا والمبنا الى طاقة كهربائية التخلص الآمن من النفايات الصلبة في المدارس	

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قياس الأهداف	السياسات	مؤشرات قياس السياسات	التدخلات	مؤشرات قياس التدخلات
الإستدامة والكفاءة المالية لخدمات وأنشطة إدارة النفايات الصلبة		تقليل تكلفة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة	- نسبة الهيئات المحلية التي إستخدمت النظام المحاسبي الملوحد والتي وفرت بيانات مالية شاملة - نسبة البلديات التي حققت إنخفاضاً بنسبة ٢٠٪ في تكلفة جمع ونقل النفايات الصلبة	تطوير قاعدة بيانات حول جمع وترحيل والتخلص ونسبة التغطية وتكلفة إدارة النفايات الصلبة (Data Book))	وجود قاعدة بيانات متاحة
				مقارنة تكلفة إدارة النفايات الصلبة لكل طن بين المجالس والمدن المختلفة	عدد الاجتماعات للفريق الخبراء المحليين لمقارنة التكلفة
				تحديد أسباب الفرق في التكاليف وإقتراح آليات تقليل التكلفة لكل حالة	توصيات الخبراء المحليين لأسباب الفرق في التكلفة
				تطوير منظومة تشمل حلول وآليات فاعلة لحماية الرسوم من المستخدمين لتحقيق إسترداد التكلفة	منظومة للحماية قابلة للتطبيق
				عمل مراكز تكلفة بكافة العمليات في إدارة النفايات الصلبة وعمل دليل بذلك	وجود مراكز للتكلفة
				إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في كافة عمليات إدارة النفايات الصلبة بما يحقق تخفيض التكلفة والحفاظ على البيئة بناءً على دراسات يتم إعدادها لهذا الغرض	إستخدام تكنولوجيا حديثة في عمليات إدارة النفايات الصلبة
				وضع أنظمة داخلية مالية لمقدمي الخدمات تستند على الأنظمة والقوانين الوطنية وتحقيق المتطلبات المحلية، تشمل الرسوم والجمع والإجراءات المالية	توفر أنظمة داخلية مالية
				إقامة مشاريع مُدرة للدخل لدى مقدمي الخدمة تشمل إعادة التدوير وإنتاج الطاقة	عدد المشاريع المقامة الكافية لإدارة الدخل وإعناش الوضع الاقتصادي

مؤشرات قياس التداخلات	التدخلات	مؤشرات قياس السياسات	السياسات	مؤشرات قياس الأهداف	الأهداف الإستراتيجية
وجود خطة وطنية مُصادق عليها	وضع خطة وطنية شاملة لإدارة النفايات الخطرة تشمل مسؤولية المنتج والجمع والنقل والتخزين والتخلص من النفايات الخطرة	- قاعدة بيانات للنفايات الخطرة متوفرة ومستخدمة - حلول مرحلية مُنفذة لتقليل أثر النفايات الخطرة مثل التخزين أو التصدير	إيجاد نُظم ملائمة وموحدة لجرد وتتبع النفايات الخطرة توفر المعلومات الضرورية ووضع نُظم سليمة وآمنة لإدارتها (فرز وجمع ونقل وتخلص)	- توفر حلول مرحلية ورؤيا مستقبلية للتعامل مع النفايات الخطرة تستند على قاعدة البيانات والدراسات ٨٠٪ من المراكز الصحية استخدمت مرافقاً لمعالجة النفايات الطبية - إزالة ٨٠٪ من النفايات الخاصة المازكة في المناطق الحضرية - إنخفاض النفايات الخطرة المُعدة للتخلص النهائي - بمقدار ١٥٪ عدد النماذج التجريبية ذات الجدوى ب مجال تدوير النفايات الخاصة	آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة
توفر سجل يوفر معلومات عن مسار النفايات الخطرة	وضع نظام تتبع للنفايات الخطرة	- عدد مرافق معالجة النفايات الطبية المتوفرة والمستخدمة - نسبة النفايات الطبية التي تم معالجتها قبل التخلص النهائي منها - عدد التقارير الرقابية	إدارة النفايات الطبية بشكل صحي وسليم وذلك وفق مبدأ "الملوث يدفع" للحد من أثرها السلبي على الصحة والبيئة		
وجود عدد منشآت كافية للتخلص من النفايات الطبية بشكل كامل وسليم	إقامة محطات لمعالجة النفايات الطبية قبل التخلص منها	- نسبة إفي حجم النفايات الخاصة - عدد المشاريع المنفذة لإعادة استخدام وتدوير النفايات الإنشائية وإطارات السيارات - النسبة من النفايات الخاصة التي تم إزالتها من داخل وخارج التجمعات العمرانية	إدارة النفايات الخاصة بشكل يضمن الحفاظ على الصحة والبيئة		
خطة وطنية شاملة للتعامل مع النفايات الطبية	وضع خطة شاملة تفصيلية لإدارة النفايات الطبية (بجمعها ومعالجتها والتخلص منها ومُؤشرات وخطط الرقابة والمتابعة وبناء القدرات)				
توفر دليل إرشادي مفصل	وضع دليل إرشادي لجمع وفصل ونقل ومعالجة وتدوير والتخلص من مخلفات البناء والهدم والإطارات وغيرها من النفايات الخاصة وتعميمه وتطبيقه				
عدد المشاريع ذات صفات مُؤدجية في هذا المجال بالشراكة مع القطاع الخاص	تنفيذ مشاريع مُؤدجية ب مجال إعادة استخدام وتدوير إطارات السيارات المُستخدمة وتدوير النفايات الإنشائية بالتعاون مع القطاع الخاص				

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأهداف	السياسات	مؤشرات قياس السياسات	التدخلات	مؤشرات قياس التدخلات
زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة	• تطبيق ٦ مشاريع فوجية على الأقل بهمال الفرز والتدوير • دراسات منشورة للحلول ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية بهمال الفرز والتدوير وتقليل النفايات الصلبة • عدد المشاريع التي استفادت من نظام الحوافز • نسبة الإخفاض في كميات النفايات القابلة للتدوير	زيادة الوعي ووضع الأسس والإجراءات اللازمة لإيجاد بيئة استثمارية تمكينية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار	• عدد المشاريع المنفذة من قبل القطاع الخاص في مجال فرز وتدوير النفايات الصلبة • عدد العقود الموقعة ما بين القطاع الخاص والهيئات المختصة	توفير الحوافز والبيئة الاستثمارية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في إدارة النفايات الصلبة	حوافز متوفرة
				إعداد دليل إرشادي لمشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات النفايات الصلبة تشمل الفرص وأشكال العقود ومنهجيات المشاركة وتنظيمها	أدلة إرشادية معدة
				بناء القدرات في مجالات العقود والعطاءات والشراكة والإدارة المالية والشراكة بين القطاعين العام والخاص وكل ما يتعلق بالاستثمار ومشاركة القطاع الخاص	عدد المشاركين في دورات رفع القدرات في هذه المجالات وشكل دوري و خطط رفع القدرات في المجالات المتدنية

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأهداف	السياسات	مؤشرات قياس السياسات	الندخلات	مؤشرات قياس الندخلات
مجتمع أكثر وعياً ومشاركة	• انخفاض معدل (نسبة) إنتاج الفرد من النفايات الصلبة) • كافة الشرائح المجتمعية قد شاركت في برامج التوعية • تنفيذ ٣ مشاريع على الأقل ب مجال توعية القطاع الرسمي بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني	تعميق الوعي والمعرفة البيئية المجتمعية والمؤسساتية بقضايا النفايات الصلبة وآثارها	• عدد إتفاقيات الشراكة ما بين القطاعين العام ومؤسسات المجتمع المدني ب مجال تعزيز الوعي • عدد المستفيدين من برامج تعزيز الوعي من الشرائح المجتمعية المختلفة • النسبة من المبادرات التي تضمنت برامج تعزيز الوعي المجتمعي في خطط الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة • عدد الأقسام/ الوظائف المستحدثة ب مجال التوعية في هيكلية الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة	إعداد وتنفيذ برامج وخطط للتوعية المجتمعية والهيئات المحلية في مختلف جوانب وآثار وسلوكيات التعامل مع النفايات الصلبة	عدد برامج مطورة وخطط للتوعية المجتمعية
			إدخال التوعية والسلوكيات في مختلف المجالات والقضايا المتعلقة بالنفايات الصلبة في المناهج للمدارس ورياض الأطفال والتعاون مع الجامعات في الدراسات الخاصة بالنفايات الصلبة والأبحاث وذلك بخلق الآليات المناسبة لتحقيق ذلك	تفعيل وتعزيز التوعية والمشاركة المجتمعية لدى مقدمي الخدمة والدوائر الحكومية ذات العلاقة	برامج أو مشاريع مشاركة مقدمي الخدمة والدوائر الحكومية ذات العلاقة في برامج وخطط التوعية المجتمعية
			تنفيذ برامج وحملات مشتركة مع مؤسسات المجتمع المدني لتوعية القطاع غير الرسمي في الجوانب الفنية والصحية والبيئية المتعلقة بالنفايات الصلبة	مشاريع مُمفذة	مشاريع مُمفذة
			خلق منابر للحوار والمشاركة ما بين القطاع العام والخاص والأهلي	عدد المنابر أو ندوات الحوار تمثل شرائح القطاعات المختلفة	عدد المنابر أو ندوات الحوار تمثل شرائح القطاعات المختلفة

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قياس الأهداف	السياسات	مؤشرات قياس السياسات	التدخلات	مؤشرات قياس التدخلات
		رفع الوعي البيئي لدى الطلبة وتنمية التوجهات والمهارات في المجالات المتعلقة بخفض كميات النفايات الصلبة وإعادة التدوير		تنفيذ البرامج والأنشطة المتعلقة برفع مستوى المعرفة والوعي البيئي بالقضايا البيئية ذات العلاقة بالنفايات الصلبة (في مجال خفض كميات النفايات، إعادة الإستخدام والتدوير) في أنشطة التعليم الصيفية واللاصفية الإهتمام بالبحث البيئي والتطبيقي في مجال النفايات الصلبة إدماج مفاهيم إدارة النفايات الصلبة في المناهج الفلسطينية في المدارس والجامعات بطريقة متكاملة ومنظمة تعزيز ثقافة إدارة النفايات الصلبة لدى كافة فئات المجتمع المدرسي من خلال الفعاليات والأنشطة تضمين البعد البيئي في الأنشطة والفعاليات المدرسية والجامعية	الخطة السنوية معدة ومنفذه عدد الأبحاث في مجال تدوير النفايات الصلبة عدد المشاريع المنفذه في مجال النفايات الصلبة عدد إنفاقيات الشراكة ما بين وزارة التريبة والمؤسسات ذات العلاقة عدد الحملات التطوعية والأنشطة ذات العلاقة
		توفير المعدات والأدوات الخاصة بإكساب الطلبة المعرفة والمهارات اللازمة لإعادة تدوير النفايات الصلبة (مثل معدات إعادة التدوير، برميل الكومبست (الكومبوست))		تشجيع البناء الأخضر وإعتداد سياسة المدارس الخضراء تبني ودعم نشاطات ومشاريع طلابية بيئية ذات علاقة بالنفايات الصلبة تعزيز الشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة إعداد الأداة المساندة والتتقيفية في مجال النفايات الصلبة إنشاء أندية بيئية مدرسية تفعيل ما جاء في سياسة البيئة المدرسية بخصوص إدارة النفايات الصلبة	عدد الأندية البيئية المدرسية عدد معدات إعادة التدوير الموزعة عدد الأداة الإرشادية المنتجة

مؤشرات قياس التدخلات	التدخلات	مؤشرات قياس السياسات	السياسات	مؤشرات قياس الأهداف	الأهداف الإستراتيجية
منظومة مُعدة ومُطبقة	وضع منظومة لإدارة المعلومات تحدد مصادر المعلومات والبيانات ونُظم جمعها وتوثيقها وتدقيقها وتحديثها وتحليلها وآليات التنسيق وتبادل المعلومات ورفع التقارير	- نسبة الهيئات المختصة التي وفرت معلومات دقيقة وكافية لبناء قاعدة المعلومات - نسبة الهيئات المختصة التي استخدمت قاعدة المعلومات في التخطيط والرقابة - عدد الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة التي طبقت نُظم المعلومات الجغرافية في إدارة النفايات الصلبة	تأسيس قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة	١٠٠٪ من البلديات ومجالس الخدمات المشتركة وفرت معلومات دقيقة عن النفايات الصلبة - قاعدة بيانات النفايات الصلبة متوفرة ومستخدمة في التخطيط والرقابة - الإنخفاض في نسبة الخروقات البيئية - دراسات مُعمقة تستند على تقارير رقابية سنوية - على البيئة توفر مدخلات لإتخاذ القرارات ذات الصلة	نُظم فاعلة لإدارة المعلومات والرقابة
نظام الـ GIS مُطبق في المجالس المشتركة	تطبيق مشروع تجريبي لإستخدام نظام المعلومات الجغرافية في إدارة النفايات الصلبة في كافة مجالس الخدمات المشتركة				
آليات وإجراءات الرقابة متوفرة ومُنسقة ومُعَممة	فحص وتطوير آليات وإجراءات الرقابة على إلتزام الجهات المعنية بالقوانين ولموصفات والمعايير بما يشمل آليات وإجراءات التفتيش الدوري وإعداد ورفع التقارير ما بين المستويات المختلفة	- عدد التقارير الرقابية البيئية الصادرة - عدد الخروقات للقوانين ولموصفات - عدد الدراسات المُعمقة التي استندت على التقارير الرقابية	تطوير وتعزيز نُظم الرقابة الإدارية والمالية والبيئية		
دليل وخطط الإدارة الرقابة والمتابعة السنوية	وضع دليل وخطط لإدارة الرقابة والمتابعة السنوية لمقدمي الخدمة تشمل مؤشرات الرقابة والتفتيش ومتطلبات الرقابة الداخلية والخارجية ومسؤولية الجهات الرقابية	عدد الزيارات الرقابية والتقارير الرقابية الهامائية الصادرة			

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأهداف	السياسات	مؤشرات قياس السياسات	التدخلات	مؤشرات قياس التدخلات
				تطوير الإجراءات والأدوات والآليات المُتبعة لمراقبة ومتابعة الأثر البيئي للنفايات على عناصر البيئة المختلفة	دليل إجراءات واضح لمراقبة ومتابعة الأثر البيئي للنفايات بشكل دوري
				تطوير وبناء قدرات طواقم الرقابة والتنفيذ في سلطة جودة البيئة في مجال النفايات الصلبة وتوفير ما يلزم من أدوات ومعدات ومستلزمات	طاقم رقابي ذو خبرة وقدرات ومزود بالأدوات اللازمة للرقابة والتنفيذ
				عمل تدقيق دوري من قبل مدقق خارجي على أعمال مقدمي الخدمة يشمل النواحي الإدارية والفنية والمالية والبيئية ورفعته إلى الجهات ذات العلاقة	وجود نموذج خاص بالتدقيق الدوري بحيث يشمل جميع النواحي
				توثيق كافة المعلومات الرقابية من قبل مقدمي الخدمة وعرضها على الجهات الرقابية عند الطلب	توفر الوثائق التي تشمل كافة المعلومات الرقابية

